

Distr.: General
27 September 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون
البند ٢٤ (أ) من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية:
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها
منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير توصيات مقدمة كي تنظر فيها الجمعية العامة خلال مفاوضات الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات التي ستجرى في عام ٢٠١٦. وهو مكمل لتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/71/63-E/2016/8). وقد أوضح ذلك التقرير أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مؤهلة على نحو فريد لدعم التنفيذ الوطني لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولكنها من اللازم أن تكيف وضعها لكي تستجيب لكل من فرص وتحديات طابع الخطة الشامل التحويلي الطموح.

ويقتضي العصر الإنمائي الجديد وجود أساليب تفكير دينامية جديدة، وأساليب جديدة للتصرف، وأساليب جديدة للتنظيم. وقد اعتنقت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هذه الرؤية



واتخذت بالفعل خطوات في هذا الاتجاه. وقدم فريق المستشارين المستقل، الذي دعم مناقشات الدول الأعضاء في أثناء الحوار المتعلق بوضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الأطول، أفكاراً جسورة للمضي قدماً.

وتقدم التوصيات الواردة في هذا التقرير لبنات بناء من أجل التغيير، تتحقق من خلال اتباع نهج مرحلي. وجولة عام ٢٠١٦ من الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية هي الخطوة الأولى للمضي قدماً. فهي تتيح فرصة بالغة الأهمية للدول الأعضاء لرسم مسار لتطور الأمم المتحدة في الأجلين القصير والمتوسط، مع إرسائها في الوقت ذاته الأسس من أجل المستقبل.

أولا - مقدمة

١ - تتسم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالطموح في أهدافها وغاياتها، بحيث تجمع احتياجات العالم الإنمائية في كل واحد مترابط. والطابع المتكامل والشامل لخطة عام ٢٠٣٠ يرفع سقف الطموحات عاليا. فهي لا تمثل تحديا غير مسبوق للأمم المتحدة ولنظومتها الإنمائية فحسب، بل تمثل أيضا فرصة لا مثيل لها لإيجاد عالم ينعم بالرخاء والسلام والاستدامة والإنصاف.

٢ - والتحديات والفرص على السواء أصبحت أكبر في عالم تغيرت فيه الاحتياجات والديناميات. وتزايد قدرات الدول الأعضاء، ووجود جهات فاعلة في مجال التنمية أُشركت حديثا وقادرة، ووجود تحديات عالمية لا تعرف حدوداً، وتزايد انعدام المساواة، ووجود الأزمات الطويلة الأمد والاتجاهات الأخرى التي تميز الساحة الآن هي أمور تستدعي استجابة جماعية. وتتطلب الحاجة إلى عمل جماعي أن تصدر عن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية استجابة موحدة وهادفة، تشمل قطاعات وركائز عمل الأمم المتحدة، وذلك من خلال تصعيد ريادتها، وإيجاد حلول مكيّفة خصيصا، واعتماد نهج تعدد أصحاب المصلحة، واختراق الخطوط التنظيمية الرأسية لتعزيز النتائج الأفقية والمساءلة لكي تتواءم استجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في نهاية المطاف مع خطة عام ٢٠٣٠.

٣ - وقد سلط تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة (A/71/63-E/2016/8) الضوء على الدور المتوقع لمنظومة الأمم المتحدة في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بحيث جعله يدور حول "ماذا"، ومهامها، و"كيف"، وتركيبها التشغيلية والمؤسسية. وأوضح التقرير أن هذا يتطلب إعادة تفكير متعمقة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأن تلك المنظومة، مع كونها مؤهلة على نحو فريد لدعم التنفيذ الوطني لخطة عام ٢٠٣٠، تحتاج إلى تكييف وضعها لتحقيق ذلك.

٤ - ويتطلب التحول الذي طرأ على مشهد التنمية، بطموحه وترابطه وشموله، منظومة تعمل أجزاؤها معا. وقد أنشئت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية^(١) وتطورت لتلبي

(١) لأغراض هذا التقرير، يقصد بمصطلح "المنظومة" منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ما لم يُذكر خلاف ذلك. ولا يوجد تعريف متفق عليه عموما لمصطلحي "منظومة الأمم المتحدة الإنمائية" و "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية". ولأغراض تحليل التمويل الوارد في الوثيقة A/71/63-E/2016/8، يشمل التعريفان الكيانات والأنشطة المرتبطة بالمساهمات المتماشية مع تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمساعدة الإنمائية الرسمية (انظر A/71/63-E/2016/8، الفقرة ١٧ والحاشية ٢). ولا يُقصد بهذا أن الكيانات المذكورة

احتياجات محددة ومختلفة، على النحو الذي ينعكس في تخصصاتها ومجالات تأثيرها المتنوعة. وكثيراً ما ارتفعت فوق ولايتها المحددة وعملت بشكل جماعي. ولكن خطة عام ٢٠٣٠ تتطلب أن تتبع المنظومة الإنمائية نُهجاً أكثر تكاملاً بكثير وأن تخلق تآزرًا شاملة للقطاعات لتحقيق نتائج شديدة الترابط على جميع المستويات، بدعم من هيكل تمويل وحوكمة تمكيني.

٥ - وقد سلمت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأن هذه اللحظة تمثل فرصة سانحة واتخذت بالفعل تدابير عملية فردياً وجماعياً على السواء، لترقى إلى مستوى التحدي المتمثل في أداء أعمالها على نحو مختلف وتقديم الدعم المتضافر الضروري لتعزيز التنمية المستدامة. وقد حققت ذلك بالاستفادة من تنوعها، واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان و متمحور حول الناس، وزيادة التركيز على دورها المعياري، وجعل ضرورة التصدي للفتاوتات والقضاء على التمييز في بؤرة تدخلاتها. وتسلم المنظومة الإنمائية بأن محور تركيزها الأول ينبغي أن يكون التمكين من تحقيق النتائج المترابطة والتحولية على الصعيد القطري وتعزيز الامتلاك الوطني لزاماً الأمور. وتحقيقاً لهذه الغاية، حددت المنظومة الإنمائية التزامها بالتضافر عبر الولايات والقطاعات والحدود المؤسسية، عاملة ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة، ومستخدمة نهجاً أكثر تكاملاً وترابطاً. ويتضمن ذلك إجراء تحليلات مستندة إلى الأدلة، والتخطيط المتكامل والإبلاغ المشترك؛ ووجود قيادة ممكنة في الميدان تدعمها عمليات حديثة وكفاءة ومتضافرة؛ وزيادة التآزر على مستوى المقر وعلى المستويين الإقليمي والقطري؛ واتباع مقاييس ومعايير مشتركة للشراكة وابتكار أدوات جديدة للشراكة، وتسخير قوة ثورة البيانات. وتلتزم المنظومة الإنمائية أيضاً بأن تؤدي دورها المتمثل في التحرك صوب حوكمة أكثر شمولاً ونحو تمويل أقوى وأكثر اتساقاً وابتكاراً، من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٦ - ومن اللازم، لكي تجد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مزيداً من الوحدة في تنوعها، أن تعدل مهامها، وتمويلها، وهياكل حوكمتها، وترتيبها التنظيمية، وقدرتها ونهجها في مجال إقامة الشراكات - وهي ستة مجالات أساسية - لكفالة أن ترقى المنظومة إلى المستوى الذي يمكنها من مواجهة تحديات عصر إنمائي جديد. وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد سلم بأننا "في منعطف هام في تاريخ التنمية وأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يجب أن تعيد

باعتبارها جزءاً من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحليل التمويل هي جزء من المنظومة الإنمائية لأغراض أخرى. فعلى سبيل المثال، لا يشكل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة جزءاً من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأغراض أخرى غير تحليل التمويل الوارد في الوثيقة A/71/63-E/2016/8، وذلك تماشياً مع ولايته غير التنفيذية المتمثلة في تنسيق الشؤون الإنسانية.

تنظيم نفسها“. ولذا، فقد قد قرر، في قراره ١٤/٢٠١٤، أن يجري حوارا شفافا وشاملا يضم الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن وضع المنظومة الإنمائية في الأجل الطويل، مع مراعاة الروابط فيما بين المجالات الستة المذكورة أعلاه، وذلك لأن العالم كان وقتئذ لا يزال يضع الصيغة النهائية لمعالم الخطة الإنمائية الجديدة. وقد استمر الحوار لمدة ١٨ شهرا، بحثت فيها الدول الأعضاء الكيفية التي ينبغي بها للمنظومة الإنمائية أن تغتنم فرصة خطة التنمية المستدامة الجديدة، بمساعدة من ورقات تحليلية ومقترحات من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والأمانة العامة وخبراء مستقلين، والدول الأعضاء، وأيضا من فريق المستشارين المستقل الذي عينه مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٧ - وتتضمن الرسائل الرئيسية التي انبثقت خلال الحوار ما يلي:

- أن السياق الإنمائي المتغير الذي يتطور بسرعة يضرب بجذوره في تزايد التعقد والرابط وتزايد تنوع قدرة البلدان التي تنفذ فيها برامج. وخطة التنمية الجديدة الطموحة، وطبيعة التحديات والأزمات العالمية، والدور المستجد والاحتياجات المستجدة للبلدان المتوسطة الدخل، وكذلك الأولويات المتواصلة لمن هم الأشد احتياجا، هو أمور لها جميعا تبعات ملحوظة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.
- أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تمر بمنعطف حرج. فمشهد التنمية الجديد وطبيعة خطة عام ٢٠٣٠ يتطلبان تعزيزا كبيرا للقدرة على مستوى المنظومة. ومن اللازم أن تعزز المنظومة التنسيق والاتساق وتوسع نطاقهما في اتجاه مسار تكامل الفكر والتخطيط والعمل، لتحقيق نتائج جماعية. وما سيلزم هو عقلية جديدة وتغيير في ثقافة المنظمة، وكذلك رؤية للتغيير تعادل الطموح والعزيمة اللذين أديا إلى التوصل إلى الاتفاق المتعلق بخطة عام ٢٠٣٠.
- أن النموذج الجديد للتنمية يتطلب وضوحا بشأن ما ينبغي أن تفعله منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وما ينبغي ألا تفعله في سياقات قطرية معينة. وينبغي أن يستند هذا إلى المهام التي تُعتبر المنظومة مؤهلة على أفضل وجه لأدائها فيما يتعلق بالاحتياجات الوطنية، وكذلك التحديات العالمية التي تتطلب عملا جماعيا. وقد حُدد أن هذه المهام هي دعم العمل المعياري؛ وتقديم الدعم والبيانات لوضع السياسات؛ والتنظيم والاستفادة والدعوة؛ والريادة الفكرية؛ وتنمية القدرات وتقديم المساعدة التقنية والدعم البرنامجي المباشر عند الاقتضاء؛ وتقديم الدعم للعمليات الإنسانية والمتعلقة بالأزمات.

- أن من اللازم وجود هيكل تمويلي جديد لدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الوفاء بولايتها. وهذا سيتطلب تحسين إمكانية التنبؤ بالموارد وتحسين جودتها، وزيادة المساهمات الأساسية غير المخصصة، واستكشاف التخصيص على مستوى النواتج، وتعزيز التمويل على نطاق المنظومة، واستكشاف آليات تمويل ابتكارية.
- أن هياكل الحوكمة داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، الرأسية منها والأفقية على السواء، وأيضا على المستوى القطري يلزم تعديلها، كي تتمكن من توجيه المنظومة استراتيجيا، فرديا وعبر الحدود المؤسسية على السواء، وكي تكفل أن يكون عمل المنظومة متوائما تماما مع الأولويات الوطنية.
- أن الترتيبات التنظيمية على مستوى المقر وعلى المستويين الإقليمي والقطري يلزم تعديلها كي تستجيب على نحو أفضل للاحتياجات المتميزة لدى البلدان وكي تصبح موجهة على نحو أفضل نحو تحقيق نتائج بفعالية وكفاءة. وينبغي وضع رؤية طموحة لترشيد الوجود الميداني وزيادة تجانس وتبسيط ممارسات العمل.
- أن الاستثمارات في تطوير قدرات الموظفين وفي إيجاد موظفين على مستوى رفيع ستكون لازمة لكفالة وجود مزيج القدرات والمهارات السليم لدى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك بما يشمل مهارات القيادة وتقديم مشورة عالية الجودة بشأن السياسات والبرامج، والقدرة على العمل مع أصحاب مصلحة متعددين في استجابات متعددة القطاعات. ووجود مبادئ توجيهية على نطاق المنظومة لأغراض التوظيف، فضلا عن زيادة التخطيط المشترك للموارد البشرية فيما بين الكيانات، يمكن أن يعززها بدرجة أكبر قدرة المنظومة الإنمائية على العمل معا على المستوى القطري.
- أن الشراكات بالغة الأهمية للوفاء بوعده خطة عامة ٢٠٣٠، وأنها ينبغي أن تكون مكتملة لدور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في دعم تلك الخطة. وينبغي أن توجهها في المقام الأول الاحتياجات المحددة للبلدان وأن تعزز الجهود الوطنية القائمة.
- أن سد الفجوات وتعزيز التأثرات عبر محور التنمية والمساعدة الإنسانية وبناء السلام أمران يتسمان بأهمية بالغة لتحقيق مكاسب السلام والتنمية ودعمها، مع مراعاة الحقائق التشغيلية المتميزة في كل مجال عمل. وينبغي تحقيق ذلك على نحو يحترم ويصون العمل الإنساني والعمل في مجال الاستجابة الإنسانية لحالات الطوارئ.

• وأخيراً، سيكون تحقيق ترابطات ومواءمة فيما بين جميع المجالات الستة التي حُددت في الحوار أمراً أساسياً، وسيطلب حوكمة وإدارة وتخطيطاً على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري تكفل درجة عالية من المساءلة والشفافية والاستجابة في إنجاز أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية.

٨ - وقد ساهم فريق المستشارين المستقل في النقاش بتحليل للحالة الراهنة وبمقترحات لمعالجة تلك التحديات. وذكر الأمين العام، مخاطباً المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، أن خطة عام ٢٠٣٠ ستطلب منظومة أمم متحدة إنمائية أقوى وأفضل تكاملاً وأعمق استراتيجياً، وأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قد شاركت مشاركة نشطة في تحقيق ذلك وأن فريق المستشارين الدولي قدم رؤية لمنظومة أقوى "تعمل ككيان واحد". وأضاف قائلاً إن الحكومات والسلطات المحلية، ومؤسسات قطاع الأعمال، والمجتمع المدني، وكذلك الأمم المتحدة، يجب أن تتعلم أن تفكر بشكل مختلف. وأعرب عن ثقته في أن الجميع سيستفيدون من العمل التشخيصي الجسور الذي قام به فريق المستشارين المستقل وسيأخذون بعين الاعتبار نطاق مقترحاته الواسع.

٩ - وقد تضمنت مقترحات فريق المستشارين المستقل اعتماد إطار استراتيجي عالمي على نطاق المنظومة لمواءمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع مجموعة مشتركة من المبادئ والأهداف لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ وإنشاء مجلس وحيد للتنمية المستدامة ليوّجه الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها المنظومة الإنمائية ككل؛ وتغيير تسمية نائب الأمين العام لتصبح "نائب الأمين العام للتنمية المستدامة"، مع جعله مسؤولاً عن الإشراف على نظام المنسقين المقيمين وتمويله. وإضافة إلى ذلك، اقترح فريق المستشارين المستقل تنظيم المنظومة الإنمائية حول تجمعات وظيفية، وتحقيق مواءمة تمويل المنظومة الإنمائية بواسطة ميزانية موحدة، واستعراض الوجود الميداني للمنظومة الإنمائية لكفالة التوافق مع احتياجات البلدان وأولوياتها، وإنشاء آلية دعم على نطاق المنظومة لإقامة الشراكات لكفالة اتباع نهج مشترك إزاء الجهات الفاعلة الخارجية، واعتماد سياسة مشتركة للموارد البشرية لكفالة وجود خدمة مدنية دولية مكرسة "للعمل ككيان واحد".

١٠ - وقد رحب عدد كبير من الدول الأعضاء بالعمل التشخيصي الذي قام به فريق المستشارين المستقل؛ ولكن كانت هناك آراء متباينة بشأن مقترحات الفريق البعيدة المدى.

وتنعكس جميع المقترحات في موجز المرحلة الثانية من الحوار، الذي أصدره مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٢).

١١ - ويعتمد هذا التقرير على مدخلات لا من فريق المستشارين المستقل فحسب بل أيضا من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والدول الأعضاء، والخبراء الذين شاركوا في الحوار. وهو يتضمن توصيات كي تنظر فيها الدول الأعضاء.

١٢ - ومن الواضح، من حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والعمل المستمر الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أن من الضروري اتباع نهج شامل لكفالة أن تعمل المنظومة الإنمائية ككيان واحد حقا. والصلة بين أهداف التنمية المستدامة وغاياتها يزيد حتى من إلحاحية أن تكون الروابط بين المجالات التي حُددت في الحوار، وعملية مواءمة تلك المجالات، متسقة ومتداعمة، على مستوى الوكالة وعلى نطاق المنظومة، وأيضا بالنسبة لركائز عمل الأمم المتحدة.

١٣ - وعند المضي قدما، سيتحقق التغيير من خلال نهج مرحلي. فبعض المجالات يمكن معالجتها الآن، في حين ستتطلب مجالات أخرى أفقا زمنيا أطول. وقد ساعد الحوار على تمييز المسائل التي تستلزم الاهتمام بها في الأجلين القصير والمتوسط عن تلك التي تستلزم مزيدا من الوقت. وسيتيح الاستعراض الشامل الجديد الذي يجري كل أربع سنوات فرصة بالغة الأهمية لمعالجة بعض هذه المسائل في السنوات الأربع القادمة؛ ولتحقيق ذلك، ينبغي إعادة تصميمه بوصفه أداة توجيه وتنفيذ ورصد النتائج والتغييرات البالغة الأهمية اللازمة لكفالة قدرة منظومة الأمم المتحدة على أن تعمل حقا كمنظومة. ومع توجيه المنظومة الإنمائية في السنوات الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، يمكن للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات أن يُرسي أسس تغييرات أساسية في الأجلين المتوسط والطويل.

١٤ - والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات ليس تريباكا لتنفيذ المطامح العالمية للخطة الإنمائية الجديدة. فمع أنه يمكن أن يحسن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل في بعض المجالات، تستلزم جوانب أخرى مزيدا من العمل من الكيانات المختلفة، وأيضا من الدول الأعضاء. والتطور من التنسيق إلى تحقيق التكامل يمثل مسؤولية مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة وللحكومات. وبإمكان الاستعراض الشامل الجديد أن يمهد الطريق ويساعد على الحفاظ على الزخم. وقد أثبتت المنظومة من قبل أنها قادرة على إحداث تغيير طموح.

(٢) www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/qcpr/summary-of-second-phase-of-ecosoc-dialogue-2016.pdf

وأثبتت الدول الأعضاء استعدادها لدعم هذه الجهود. ولقد حان الآن وقت العمل: وسويا يمكننا أن نحقق الطموح الذي حددناه لأنفسنا.

ثانيا - المهام الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

ألف - نطاق وطابع خطة عام ٢٠٣٠

١٥ - يتطلب نطاق وطابع خطة عام ٢٠٣٠ تكامل مهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتوجيهها إلى أهدافها. فمن الواضح، مع تزايد تنوع مشهد التنمية وتباين مستويات وأنواع الاحتياجات والقدرات والأولويات فيما بين البلدان والمناطق، أن التحدي الإنمائي لا يمكن معالجته على نحو منفرد. ولا ينبغي أن تشارك المنظومة الإنمائية في كل جانب من جوانب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. فمهامها الأساسية يجب، بالأحرى، أن تكون مستمدة من مزايا الأمم المتحدة المطلقة والنسبية والتنافسية، وأيضا من غرضها الأول وهو تحقيق نتائج مستندة إلى الطلب على المستوى القطري، و مترسخة بثبات في القيادة الوطنية وامتلاك زمام الأمور وطنيا.

١٦ - وما زال دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أساسيا في تقديم الدعم المعياري في مجال السياسات، وبذل جهود هادفة وخاصة بالسياق، ودعم تنمية القدرات باستجابات تضرب بجذورها في نُهج حقوق الإنسان، حتى لا يتخلف أحد عن الركب. ومنظومة الإنمائية مؤهلة على نحو فريد لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقات والقواعد والمعايير العالمية. كما أن عالمية عضوية الأمم المتحدة تمنح المنظومة قدرة بلا منازع على جمع أصحاب المصلحة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري. ومشروعية المنظومة وحيادها يجعلانها في وضع فريد يؤهلها لدعم التعاون الإنمائي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وإضافة إلى ذلك، فإن عمل المنظومة الإنمائية موجه نحو بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية، ويمكنها أن تساعد على تعزيز وبناء التأثرات من خلال التدخلات الإنمائية والإنسانية والتدخلات في مجال بناء السلام، وذلك تماشيا مع خطة عام ٢٠٣٠ والقرارات المتعلقة بالحفاظ على السلام.

١٧ - والبلدان التي تواجه تحديات خاصة، من قبيل البلدان المنكوبة بالنزاعات، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتضررة بالكوارث، ستظل بحاجة إلى أشكال شتى من الدعم المباشر وتقديم الخدمات من خلال اتباع نُهج متكاملة، بما في ذلك في قطاعات التنمية والقطاع الإنساني وقطاع السلام لبناء القدرة

على الصمود والحفاظ على مكاسب التنمية والحيلولة دون انتكاس تلك المكاسب. وفي الساحة الإنمائية الجديدة، سيكون من اللازم أن تتطور النماذج التقليدية للمساعدة التي تقدم دعماً مباشراً للاحتياجات والخدمات الأساسية، حيثما كانت الظروف تساعد على ذلك، صوب تقديم دعم متكامل لوضع السياسات، بمساعدة جهود لتحسين جودة البيانات وكميتها وتفصيلها لتوجيه عملية وضع السياسات وتخطيطها وتنفيذها ورصدها والإبلاغ عنها.

١٨ - والبعد الإقليمي محوري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهو يوفر حلقة تفاعل بوصفه عنصر تجميع وجسراً بين العمليات والمبادرات الجماعية على المستويين العالمي والوطني، داخلياً، في إطار كيانات منظومة الأمم المتحدة، وخارجياً، مع المنظمات والجهات الفاعلة الأخرى الإقليمية ودون الإقليمية.

باء - مواءمة المهام الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع خطة عام ٢٠٣٠ التوصيات

١ - مواءمة المهام الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة

١٩ - يمكن، من الناحية الجوهرية، تعريف المهام الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأنها ما يلي:

- تقديم الدعم المعياري المتكامل لتنفيذ الاتفاقات والقواعد والمعايير العالمية ورصدها وتقديم التقارير بشأنها؛
- تقديم المشورة والريادة الفكرية المستندة إلى أدلة، لدعم جهود البلدان في إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الخطط والميزانيات الوطنية والمحلية؛
- تنمية القدرات وتقديم المساعدة التقنية؛
- دعوة أصحاب المصلحة على صعيد الدوائر المستهدفة، والاستفادة من الشراكات، وتيسير تبادل المعرفة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- تقديم الدعم المباشر وتقديم الخدمات، لا سيما في البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، كتلك المنكوبة بالنزاع والتشريد والكوارث؛

- جمع وتحليل البيانات الشاملة والمفصلة لتستشير بها خيارات مستندة إلى أدلة وخاصة بالسياق وشاملة في مجال السياسات.

٢ - تكييف المهام استجابةً لاحتياجات البلدان المختلفة

٢٠ - مع تنامي قدرات البلدان وتنوع احتياجاتها وأولوياتها، ثمة حاجة إلى وجود مواءمة أدق بشأن المهام التي تعتبر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مؤهلة على أفضل وجه لأدائها من أجل تلبية المطالب الوطنية. وأي مشاكل قد تنشأ لا يمكن حلها باستخدام القوالب الإنمائية العالمية؛ فمن اللازم أن تعمل المنظومة حسب السياق المحدد قدر الإمكان، بحيث تقدم تشخيصات وحلولاً فردية. ويتطلب اختلاف قدرات واحتياجات البلدان أن تصمم المنظومة الإنمائية نُهجاً فردية ومكيفة خصيصاً، تعبر عن الظروف المحددة لكل بلد. ويجب استمرار إيلاء أولوية لأقل بالبلدان نمواً، والبلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المنكوبة بالنزاعات والكوارث. وفي الوقت ذاته، تستدعي أيضاً تحديات تزايد عدد البلدان المتوسطة الدخل، بعدد سكانها الفقراء المرتفع وبعدهم الشباب فيها الكبير، حيث قد يكون أثر الأزمات في بعض الحالات عابراً للحدود، اتخاذ إجراءات هادفة.

٣ - التصدي للفقير بجميع أشكاله وأبعاده

٢١ - يستدعي تعقد المشهد الإنمائي الجديد وترابطات الخطة الإنمائية الجديدة اتباع نهج شامل إذا كان المراد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تحقق هدفها المتمثل في عدم ترك أحد متخلفاً عن الركب. ولأن السُّبل التقليدية لقياس الفقر وتصنيف البلدان تستند أساساً إلى نصيب الفرد من الدخل، فإنها لا تعبر عن مختلف أوجه الضعف والمخاطر وإمكانية التقلب والقدرات المتفاوتة داخل البلدان وبينها. ونتيجة لذلك، تعاني بعض البلدان من حيث إمكانية حصولها على المساعدة الإنمائية الرسمية، والتمويل التساهلي، والتجارة التفضيلية، وتحقيق القدرة على تحمُّل الديون. والبلدان المتوسطة الدخل معرضة على وجه الخصوص لشراك الدخل المتوسط وانتكاس مكاسب التنمية الهشة. ويجب مراعاة الفقر والتصدي له بجميع أشكاله وأبعاده وفقاً للتعريف الوطنية. وينبغي أن تتجاوز المنظومة الإنمائية تصنيف البلدان التقليدية المستند إلى الدخل وحده، وينبغي أن تستحدث طريقة جديدة متعددة الأبعاد لتقييم احتياجات البلدان على أساس أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة، وبالاستفادة من تجارب الكيانات التي تحركت فعلاً في هذا الاتجاه.

٤ - تعزيز البُعد الإقليمي في عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٢٢ - إن ترابط التحديات المعاصرة يستدعي أيضا زيادة التركيز على الجوانب الإقليمية لعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتعزيز المستوى الإقليمي، بما يشمل الصلات بين اللجان الإقليمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة التي لها وجود على المستوى الإقليمي من ناحية، وبين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة، من الناحية الأخرى، أمر بالغ الأهمية لربط الجهود العالمية والوطنية والحفاظ عليها. والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة يمكن، مع تكييفها حسب الظروف الوطنية والمحلية المحددة، أن تستفيد من التعلم من الأقران على المستوى الإقليمي وأن تكون متداعمة فيما بين البلدان، ومن اللازم استغلال الإمكانيات الكاملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل المناطق المختلفة وفيما بينها. وخيارات تعزيز المنابر والآليات الإقليمية و/أو دون الإقليمية ينبغي أن يقابلها استكشاف سُبل جديدة للتمكين من تقديم دعم متسق وفعال وكفؤ على نطاق المنظومة، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل العابرة للحدود والموجودة داخل المناطق والأقليمية، وتقديم دعم متخصص للمكاتب القطرية. ويجب أن يستفيد البُعد الإقليمي من المساهمات الداخلية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وكذلك التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ومع الجهات الفاعلة غير الحكومية، من قبيل شبكات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، والمؤسسات، ومجمّعات الفكر، والقطاع الخاص. ودور اللجان الإقليمية استراتيجي في هذا الصدد، وثمة حاجة إلى الاستفادة مما لديها من أصول في المناطق.

٥ - توضيح دور الأمم المتحدة في البلدان المتقدمة

٢٣ - إضافة إلى ترابط التحديات العالمية المعاصرة، سلطت خطة عام ٢٠٣٠ الضوء أيضا على النطاق العالمي لأهدافها وغاياتها. فالالتزام بإحداث تحول في العالم لصالح البشر والكوكب والرخاء والسلام ينطبق على البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء. ولا يمكن تحقيق إنجازات والحفاظ عليها إلا إذا اتخذت البلدان المتقدمة إجراءات هامة ومناسبة أيضا، سواء بشأن السياسات أو الموارد أو الجوانب التقنية. ومن اللازم أن تنظر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تحديد خطوط عمل واضحة وأن تضعها استنادا إلى تجارب الوكالات المتخصصة، التي تعمل، بحكم ولاياتها، على تنفيذ خطة عالمية. ومن ثم، قد يكون من المفيد إجراء استعراض للترتيبات القائمة مع البلدان المتقدمة، بما يشمل قيام الوكالات غير المقيمة بذلك الاستعراض.

٦ - التحرك صوب نهج على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

٢٤ - مع شروع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في اتخاذ المسار الطموح الذي تحدده خطة عام ٢٠٣٠ يجب الاستفادة من جميع الجهات الفاعلة. وقد أصبح لعدد أكبر من البلدان حاليا دور مزدوج، كمستفيدة من التنمية العالمية وكمساهمة فيها. وتزايد أهمية الاستفادة من مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ويجب أن تُزيد المنظومة الإنمائية جهودها في هذا الصدد. ومن اللازم استعراض المنابر والممارسات القائمة للمنظومة الإنمائية فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لكفالة التنسيق ودرجة ما من التوحيد، فضلا عن اتباع نهج متسق على نطاق المنظومة. وينبغي تجميع النطاق الواسع من الخبرة الموجودة داخل المنظومة وإدماجه في عمل مشترك كلما اقتضى الأمر ذلك.

٧ - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بحيث لا يُترك أحد متخلفا عن الركب

٢٥ - إن خطة عام ٢٠٣٠ مترسخة بشكل قاطع في حقوق الإنسان. فهي تتعلق بعدم ترك أحد متخلفا عن الركب، وتقديم يد المساعدة أولا إلى من هم الأكثر تخلفا عن الركب، والتصدي لانعدام المساواة والتمييز. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تدعم الحكومات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، وتجعل الناس في بؤرة جهودها الإنمائية، وتعمل على تمكينهم كعناصر فاعلة تحقق التنمية المستدامة. وهذا سيتطلب من المنظومة الإنمائية أن تنمّي القدرات وتقدم الدعم المتكامل في مجال السياسات، وتقدم المشورة في مجال جعل المعايير الدولية لحقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة، تماشيا مع الالتزامات الوطنية في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٨ - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

٢٦ - مع الاستفادة من مكانة قوة الجميع، يجب ألا يغيب عن البال أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لن يتسنى بدون مشاركة النساء والفتيات وقيادتهن وتمكينهن على قدم المساواة مع الفتيان والرجال وعلى نحو كامل. ويجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تُزيد من تعزيزها للصلات بين العمل المعياري والعمل التنفيذي في هذه المجالات. ويجب أن تواصل الاستثمار في المرأة بوصفها عنصرا فاعلا للتغيير، مع الإبقاء على تركيز قوي على النتائج المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين، وزيادة الاستثمارات في قدرة الموظفين في جميع أنحاء المنظومة وحثهم فيما يتعلق بالأبعاد الجنسانية. وينبغي استمرار استخدام أطر المحاسبة على مستوى المقر وعلى المستوى القطري، من خلال جيل جديد من خطة العمل على نطاق

منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يكفل تقوية الصلة بين الأداء المؤسسي والنتائج الإنمائية، تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً - التمويل اللازم لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة

٢٧ - من الضروري أن تُدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بميكل تمويل مناسب لتمكين من أداء مهامها. بيد أن ممارسات التمويل القائمة تتسم بعدد من التحديات ولا تتماشى مع المطالب الطموحة التي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تلبّيها. وقد أدى ازدياد التفاوت بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي، وقلة طرائق التمويل الجماعي المشترك بين الوكالات التي تتسم بالمرونة، إلى قدر أكبر من "المعاملات الثنائية" في تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي بعض الكيانات، يفرض اتباع هذا النمط إلى إبقاء معظم التمويل خارج إشراف هيئات الإدارة المباشر، ومن ثم إلى اتباع أولويات الجهات المانحة التي قد تختلف عن الاحتياجات القطرية. ونتيجة لذلك، يوجه التمويل المهام بدرجة متزايدة. وهذا مسار ينبغي عكسه.

٢٨ - وإذا كان المراد لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعمل بمزيد من الفعالية وبأثر أكبر، من الضروري الموازنة بين المهام والتمويل. فهذه الموازنة هي أساس إقامة روابط منسجمة مع المتغيرات البالغة الأهمية الأخرى، من قبيل الحوكمة والترتيبات التنظيمية والقدرات والنهج المتعلقة بالأثر والشراكات التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويستلزم عكس المسار الحالي، وضمان أن يتواءم الشكل مع المهمة، توسيع نطاق ما هو قائم من آليات التمويل الواعدة، واستكشاف استراتيجيات تمويل جديدة، ومنها تلك التي يمكن أن تستفيد من موارد إضافية من خلال آليات تمويل ابتكارية.

٢٩ - ويتيح بدء عصر إنمائي جديد فرصة أمام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتعدّل نماذج التمويل التي تتبعها. ومن أجل القيام بذلك، سيكون من الضروري توضيح ماهية التمويل الذي ستقدمه الجهات المانحة وأسباب وسبل تقديمه على مستوى كل كيان وعلى مستوى المنظومة ككل. وفي نهاية المطاف، يعتمد أداء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضاً على قدرتها على حشد التمويل الكافي والعالي الجودة من أجل أداء مهامها الأساسية والمحافظة على مزاياها المطلقة والنسبية.

ألف - توسيع نطاق التمويل الأساسي والتمويل "شبه الأساسي" وكفالة إسناد الأموال بطريقة منطقية بدرجة أكبر

٣٠ - أدى تباطؤ نمو الموارد الأساسية بالقيمة الحقيقية على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، وتخصيص معظم الموارد غير الأساسية لمشاريع محددة حصريا وكذلك ارتفاع الاعتماد على مجموعة صغيرة من الجهات المانحة، إلى تعريض قاعدة تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للتأثر بالتحويلات السياسية والاقتصادية في البلدان المانحة إلى حد كبير. وقد تفاقم هذا الاختلال المتزايد بسبب عدم استرداد كامل التكاليف من العديد من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، من موارد التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي على نحو تناسلي. وأدت هذه العوامل وغيرها إلى مناقشة "الكتلة الحرجة" من الموارد الأساسية التي تحتاج إليها كيانات الأمم المتحدة لإنجاز مهامها الأساسية.

٣١ - ولا تجري المواءمة بين المهام والتمويل في فراغ، بل تنتج عن نوعية المداولات الموضوعية على مستوى الإدارة. ومن الممكن أن تساعد الحوارات المنظمة بشأن التمويل على تولى الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى زمام الأمور في ما يخص القصد الاستراتيجي للكيان واحتياجاته المالية وثرغرات التمويل. فهي تبني الثقة وتحسن الحوافز لكي تقدم الجهات المانحة الدعم في شكل تمويل أساسي وتمويل "شبه أساسي". وفي هذا الصدد، يمكن أن تعزز كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية حواراتها المنظمة القائمة بشأن التمويل بالاستناد إلى الدروس المستفادة من الحوارات التي تجريها كيانات أخرى في المنظومة.

٣٢ - والطابع الشامل لخطة عام ٢٠٣٠ يجعل من الأهمية بمكان تكميل التمويل الأساسي بتمويل مخصص أكثر مرونة ويمكن التنبؤ به. وقد راکمت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ثروة من الخبرات منذ إنشاء أول صندوق تمويل جماعي مشترك بين وكالات الأمم المتحدة قبل أكثر من عقد من الزمان. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥، حشدت الصناديق المجمعّة المشتركة بين الوكالات نحو ١,٨ بليون دولار في السنة في المتوسط، مما يمثل ما يتراوح من ٨ إلى ٩ في المائة من إجمالي تدفقات الموارد غير الأساسية إلى المنظومة الإنمائية. وأثبتت آليات التمويل الجماعي فائدتها في تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة وتعزيز التكامل في إنجاز الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وفي الوقت نفسه، التصميم مهم، وثمة حاجة إلى كفالة قدرة كل صندوق على اجتذاب ما يكفي من الوارد لإحداث تغيير تحوّلي.

التوصيات

- ١ - توضيح المهام الأساسية للكيانات ومنطقها التمويلي
- ٣٣ - ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تميّز بوضوح أكبر، في خططها الاستراتيجية وأطر التمويل المتكاملة الخاصة بها، بين ما يُعد أنشطة أساسية ونوع التمويل المستخدم لتمويل هذه الأنشطة. وإضافة إلى ذلك، تطرح خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة المتكاملة تحدياً أمام المنظومة الإنمائية يتمثل في تجاوز نهج التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به القائم على التعامل سنة بسنة وحسب كل قطاع وكل مشروع على حدة، وتتبع نهج تصنيف متوسط الأجل وأقوى يمكن أن يدعم إنجاز أهداف التنمية المستدامة على أفضل وجه.
- ٢ - توسيع قاعدة الجهات المانحة وتعزيز قاعدة الموارد الأساسية
- ٣٤ - ينبغي أن تستكشف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وشركاؤها سبلًا ابتكارية لتوسيع قاعدة الجهات المانحة وتوفير حوافز للجهات المانحة الحالية لكي تساهم بتمويل متعدد السنوات يتسم بمرونة أكبر. وقد زاد ذلك من إلحاح هذه المسألة في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وسيستدعي أن تعمل كيانات المنظومة الإنمائية بنشاط وشفافية لبناء الثقة مع الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء المحتملين، وإثبات أهمية الحصول على مستويات كافية ويمكن التنبؤ بها من التمويل الأساسي والموارد غير الأساسية التكميلية. ويمكن أيضا أن تنظر كيانات المنظومة الإنمائية في تنفيذ التعهدات الأساسية الطوعية المتفاوض عليها أو في وضع جدول إرشادي للمساهمات الطوعية لمساعدتها على تعزيز قاعدة مواردها الأساسية.
- ٣ - تعزيز الحوارات المنظمة بشأن التمويل وإضفاء الطابع المؤسسي عليها
- ٣٥ - ينبغي للمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج والهيئات الإدارية للوكالات المتخصصة أن تعزز، حسب الاقتضاء، الحوارات السنوية المنظمة بشأن سبل تمويل تحقيق النواتج المحددة في دورة التخطيط الاستراتيجي لكياناتها المعنية. وينبغي أن تكون الحوارات بشأن التمويل جزءا من رؤية واستراتيجية لتعبئة الموارد لسنوات متعددة على نحو يستفيد من نجاحات التمويل القائمة ويقلل الاعتماد على أساليب التعبئة الجزأة للموارد والتعبئة التي تجري كل سنة على حدة. وسيشمل ذلك توضيح المهام الأساسية للكيانات ومنطقها التمويلي. وسوف تعيد الكيانات التأكيد على المبادئ الأساسية والتعاريف المتصلة بنظام التمويل وتحديد أهداف تعبئة الموارد، التي تشمل جودة التمويل فضلا عن أنسب آليات التنفيذ، وتقديم، عند الاقتضاء، مقترحات من أجل تقاسم الأعباء فيما بين الدول الأعضاء. ويمكن إجراء

استعراض لتقييم مدى نجاح الصيغة الحالية لحوارات التمويل القائمة في تحقيق هذه الأهداف، استناداً إلى الأدلة الموجودة في أنماط التمويل الفعلية، وإلى أثر الحوارات في بناء الثقة فيما بين الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

٤ - استحداث آليات تمويل جماعي حسنة التصميم وممولة بالقدر الكافي لتكون بمثابة مراكز ثقل

٣٦ - ينبغي أن تزيد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من جهودها الرامية إلى الاستفادة من الزايات النسبية المسلم بها لصناديق التمويل الجماعي، مع معالجة العيوب المحتملة من قبيل خطر زيادة تكاليف المعاملات عندما تكون المبالغ المالية صغيرة جداً. وينبغي أن تصمم صناديق التمويل الجماعي بشكل جيد، بما ينسجم مع الأولويات المحددة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وأن تكون ممولة بدرجة كافية. وينبغي أن يكون هذا التمويل مكملًا للتمويل الخاص بكل وكالة، لا أن يحل محله. ويجب أن تزيد البلدان المانحة، فضلاً عن الجهات الأخرى القادرة على ذلك، مساهماتها في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة من أجل تعزيز مبادرات الأمم المتحدة المتكاملة والشاملة لعدة قطاعات ومن أجل دعم الجهود المبذولة نحو تحقيق النتائج الجماعية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة بطريقة متسقة من خلال المساعدات الإنمائية والإنسانية والمساعدات في مجال بناء السلام ومساعدات أخرى من قبيل المساعدة في مجال التكيف مع المناخ. ومن الجوهرى أن تحقق المنظومة الإنمائية مستوى كافياً من التمويل الجماعي الجيد التصميم والمتماشي مع الأولويات المحددة على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل تحفيز المنظومة على حشد المزيد من الموارد على نطاق الكيانات.

٥ - إسناد تكلفة إضافية إلى جميع المساهمات المخصصة تخصيصاً صارماً

٣٧ - ينبغي ألا تؤدي معدلات استرداد التكاليف المتميزة أو التفاضلية المطبقة على المساهمات المواضيعية والمساهمات الأخرى المخصصة تخصيصاً مرناً إلى حدوث زيادة في الموارد الأساسية التي تنفق على دعم التكاليف غير البرنامجية للأنشطة غير الأساسية^(٣). ولذا، من أجل تشجيع هذه المساهمات المرنة، إضافة إلى تنفيذ الاسترداد الكامل للتكاليف، ينبغي إسناد تكلفة إضافية إلى جميع المساهمات المخصصة تخصيصاً صارماً لتغطية التكاليف الإدارية الإضافية المرتبطة بالتعامل مع هذه المساهمات والإبلاغ عنها.

(٣) تطبق بعض كيانات الأمم المتحدة تخفيضاً بنسبة قدرها ١ في المائة على معدل استرداد التكاليف العادي للمساهمات المواضيعية.

باء - استكشاف طرائق تمويل ابتكارية

٣٨ - يستلزم نطاق خطة عام ٢٠٣٠ وعمقها أن تستكشف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الخيارات المتاحة لزيادة استخدام مصادر التمويل الابتكارية الرامية إلى زيادة أثر التمويل المحدود الذي تتلقاه. والفريق الرائد المعني بالتمويل الابتكاري للتنمية^(٤) يعرف التمويل الابتكاري للتنمية بأنه كل آليات جمع أموال من أجل التنمية تكون مكملة للمساعدة الإنمائية الرسمية ويمكن التنبؤ بها ومستقرة^(٤). ومن بين الأمثلة على التمويل الابتكاري الاستفادة من تدفقات خاصة أكبر باستخدام تمويل عام محدود، والسندات المواضيعية التي تخصص عائدات لأهداف إنمائية محددة، وإصدار أشكال جديدة من الضرائب والرسوم من أجل تعبئة الموارد لأغراض التنمية. وبإمكان المنظومة الإنمائية الاستعانة بالدروس المستفادة من العديد من الصناديق الرأسية التي تستخدم حالياً آليات ابتكارية من أجل زيادة القيمة مقابل النقود. وتشمل هذه صناديق من قبيل التحالف العالمي للقاحات والتحصين، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وصندوق التكيف.

٣٩ - وللمساعدة على تلبية الاحتياجات التمويلية الكبيرة لخطة عام ٢٠٣٠، سيكون على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضاً أن تعمق شراكاتها وأن تضع ترتيبات جديدة مع المؤسسات المالية الدولية. ويمكن استخلاص خبرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تتشارك منظومة الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي ومصرف التنمية الإسلامي من أجل تعزيز التنسيق بين التنمية والمساعدة الإنسانية، ودعم البلدان المتوسطة الدخل بالتمويل التساهلي للمشاريع الإنمائية التي تعالج آثار تدفق اللاجئين.

التوصيات

١ - إعطاء الأولوية لتهيئة التمويل الابتكارية

٤٠ - ينبغي أن تنخرط منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في اتباع نهج تمويل ابتكارية تدعم تقاسم المخاطر واستخدام الموارد العامة المحدودة للاستفادة من موارد خاصة أكبر، بما في ذلك من المصادر المحلية، مع تجنب تضارب المصالح الذي قد ينشأ بالنسبة للدور المعياري الذي تضطلع به كيانات الأمم المتحدة. ولهذا الأمر أهمية خاصة في السياقات التي تشح فيها الموارد وتستمر فيها أوجه عدم المساواة ومكامن الضعف. وبداية، ينبغي تنفيذ القسم المتعلق بالتمويل في المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تنفيذاً كاملاً. وفي

(٤) ثلاثة وستون بلداً تعمل بالتعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني.

هذا السياق، سيكون من المهم تقييم الأثر العام للمنظومة الإنمائية من خلال القدرة على تحديد كمية الأموال الخاصة التي استفادت منها الأمم المتحدة.

٢ - التخفيف من المخاطر المحيطة بالتمويل الابتكاري

٤١ - سيكون من المهم، مع استكشاف سبل ابتكارية لتأمين التمويل، التخفيف من حدة المخاطر. وفي هذا الصدد، ينبغي على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تُنشئ منبرا لتبادل المعارف بشأن التمويل الابتكاري للتعلم من تجارب العمل بالأدوات الابتكارية. وإضافة إلى ذلك، فإن اتباع نهج فيما يتعلق بالشراكات يستند إلى أفضل الممارسات والآليات القائمة لبذل العناية الواجبة، ويُزيد مدى تأثير المنظومة الإنمائية، ويحمي في الوقت نفسه اسم الأمم المتحدة، سيساعد كيانات الأمم المتحدة على اللجوء إلى سبل ابتكارية لجمع الأموال وتعبئتها، مع التقليل إلى أدنى حد من تكاليف إدارة المخاطر. وبدلا من أن تنفق كيانات متعددة موارد مالية وبشرية على التحقق من الشركاء ذاهم مرارا وتكرارا، من شأن اتباع نهج راسخ خاص بالشراكات في المنظومة كلها، إلى جانب القدرة اللازمة لدعمه، أن يكفل إمكانية انخراط المنظومة الإنمائية بسهولة أكبر في أساليب جديدة لممارسة عملها وتأمين الموارد، مع الحفاظ على قيمها ونزاهتها واستقلالها والإبقاء على تكاليف المعاملات عند حدها الأدنى. وترد فيما يلي مناقشة مستفيضة لمنافع اتباع نهج خاص بالشراكات على نطاق المنظومة.

٣ - تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية

٤٢ - ينبغي أن تعزز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية شراكاتها مع المؤسسات المالية الدولية في محاولة منها للاستفادة من جميع الجهات الفاعلة من أجل تحقيق نتائج جماعية، بما في ذلك عن طريق جمع موارد مالية إضافية. والشراكات مع هذه المؤسسات ستتيح أيضا للمنظومة الإنمائية أن تستفيد من مواطن قوتها من حيث الموارد التي تحوزها وخبرتها الفنية في العمل بأدوات تمويل غير المنح والقطاع الخاص.

جيم - تعزيز الشفافية والمساءلة في ما يتعلق بالتدفقات التمويلية

٤٣ - إن تحسين الشفافية وتدفق المعلومات بشأن مصادر التمويل المخصص والتمويل غير المخصص واستخدامه وأثره أمر بالغ الأهمية لتعزيز تعبئة الموارد على مستوى الكيان وعلى نطاق المنظومة. ومن الممكن أن تحسّن أيضا ثقافة الشفافية التوافق بين تفضيلات المساهمين والقصود الاستراتيجي للكيانات وأولويات عملها. ومن شأن الاستفادة من الفرص الجديدة لتعبئة تمويل مرّن ومستقر ويمكن التنبؤ به أن تفرض مطالب إضافية في ما يخص جودة

البيانات والتحليلات والإبلاغ عن التدفقات المالية. فعلى سبيل المثال، سيكون من الأهمية بمكان تعزيز نُهج منسقة في ما يخص الإبلاغ في بيئة خطة عام ٢٠٣٠. ومن منظور الجهات المساهمة، التقليدية وغير التقليدية، من شأن ذلك أن يعطي صورة عن مدى ملاءمة مساهماتها ليس في سياق أنشطة فرادى الكيانات فحسب وإنما أيضا في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة.

٤٤ - ويعتبر فهرس بيانات منظومة الأمم المتحدة الذي أطلقته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في آذار/مارس ٢٠١٦ خطوة إيجابية نحو تلبية الحاجة إلى بيانات مفصلة عالية الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة. وفهرس البيانات، الذي وضع بالتعاون الوثيق مع أمانة المبادرة الدولية لشفافية المعونة، يجعل بيانات منظومة الأمم المتحدة مفتوحة وفي متناول الجمهور وغيره من أصحاب المصلحة الرئيسيين ويحسن توافر المعلومات وإمكانية الوصول إليها، من أجل تحسين عمليات التحليل وصنع القرار في المنظومة.

التوصيات

١ - التقيد بمعيار موحد للإبلاغ عن المساهمات والنفقات

٤٥ - من أجل زيادة توافر المعلومات المعبرة عن الحالة الراهنة والاستشرافية المنصبة على النواتج التي تتيح إجراء تحليل أكثر تفصيلا وتحسين الدعم المقدم للتخطيط للمستقبل، ينبغي أن تنشر جميع كيانات الأمم المتحدة بيانات عن التمويل حسنة التوقيت وشفافة ومتسقة وعالية الجودة، بما في ذلك من خلال اعتماد معيار الإبلاغ الموحد الخاص بالمبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة من أداء بعض الصناديق والبرامج المتين في هذا المجال. وإضافة إلى ذلك، ينبغي على كيانات الأمم المتحدة، التي لم تقم بذلك بعد، أن تطوّر وتحسّن النظم الإلكترونية الميسورة لعامة الناس والتي تتيح البيانات عن مساهمات الجهات المانحة ومخصصات النفقات.

٢ - المضي نحو اتباع نهج تمويلي متكامل على المستوى القطري

٤٦ - ينبغي أن تقترن الجهود المبذولة على المستوى العالمي بجهود على المستوى القطري. ويجب على أفرقة الأمم المتحدة القطرية الانتقال إلى اتباع نهج تمويلي متكامل يحدد جميع الاحتياجات المالية وتدفقات التمويل الإنمائية والإنسانية وتلك المتصلة بالسلام والأمن من أجل مواءمتها، وذلك لكي تدعمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى عند الحاجة. ويستلزم اتباع النهج التمويلي المتكامل أن تحدد أفرقة الأمم المتحدة القطرية مزيجا مناسباً من الأدوات المالية التي تكمل على النحو الأفضل مصادر

التمويل الإنمائي الأخرى، ومنها الموارد الخاصة والعامة والخارجية والمحلية التي قد لا تتدفق من خلال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وعندئذ ستسعى الأفرقة القطرية إلى دفع هذه الموارد نحو أولويات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. ولن يستدعي ذلك تغيراً في السلوك فحسب، وإنما أيضاً تطويراً للمهارات وقدرات جديدة لدى الموظفين، من قبيل سبل تطوير الشراكات فضلاً عن فهم أفضل لمصادر التمويل الابتكاري.

رابعاً - الشفافية والمساءلة والحوكمة على نطاق المنظومة

ألف - الشفافية والمساءلة

٤٧ - تماماً مثلما سيكون تحسين ممارسات التمويل حيويًا لدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أداء مهامها، لا يمكن التهوين من دوري الشفافية والمساءلة. وقد ازداد زخم أهمية الشفافية والمساءلة في السنوات الأخيرة، لا سيما نتيجة لتزايد تعقيد هيكل المعونة الدولية واستحداث تكنولوجيات جديدة لتسجيل المعلومات والبيانات وتيسير إمكانية الحصول عليها. وتُبرز المشاركة المتزايدة للجهات الفاعلة الجديدة في مجال التنمية، التي من المرجح أن تواصل زيادتها في السنوات المقبلة، الحاجة إلى تحديد أشكال جديدة والاستفادة من الآليات القائمة لتحقيق الشفافية والمساءلة. وهذا أمر بالغ الأهمية لبناء الثقة، ولكنه أساسي أيضاً للإدارة المالية والبرنامجية الفعالة.

٤٨ - وقد اتخذت فرادى الكيانات خطوات من أجل غرس ثقافة تزيد فيها الشفافية والمساءلة باتخاذ العديد من التدابير القوية. فعلى مستوى المقر، أنشأت عدة كيانات بوابات على شبكة الإنترنت نشرت فيها معلومات مستكملة تبين كيف تدير تدفقات مواردها في البرامج ومن تعمل معه في تنفيذ بعض الأنشطة. أما على المستوى القطري فتشكل الإجراءات التشغيلية الموحدة، التي نُفذت بدرجات متفاوتة، إطاراً للمساءلة يستجيب للمساءلة الأفقية لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بوصفها جزءاً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، مكملة لخطوط المساءلة الرأسية الخاصة بكل وكالة. وهذا يشمل أطراً موحدة للميزانية، ونظام الإدارة والمساءلة، والتقارير السنوية عن النتائج المشتركة. وإضافة إلى ذلك، حسّنت كيانات الأمم المتحدة إجراءات المساءلة والرقابة لديها من خلال تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتقديم معلومات حسنة التوقيت وشاملة واستشرافية تستند إلى معيار الإبلاغ عن البيانات الخاص بالمبادرة الدولية للشفافية في المعونة. وعلى الرغم من أوجه التقدم هذه، يمكن القيام بالمزيد وينبغي القيام بالمزيد.

باء - الحوكمة على نطاق المنظومة

٤٩ - يلزم هيكل حوكمة رشيد لضمان وجود ثقافة مساءلة وشفافية. ولا توفر آليات الحوكمة المتينة التوجيه الاستراتيجي وتمارس الرقابة وتضمن المساءلة عن النتائج فحسب، وإنما تعمل أيضا على بناء الثقة بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء والشركاء الآخرين.

٥٠ - وهيكل الحوكمة الحالية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية معقد في تركيبه ونطاقه وقدراته، وقد أثّرت أسئلة بشأن ما إذا كان يفى بمتطلبات عصر إنمائي جديد. وفي حين أن إجابة هذه الأسئلة هي مسؤولية الدول الأعضاء، قد يكون من المفيد استكشاف هيكل الحوكمة ودوره في تمكين المنظومة الإنمائية من الاستجابة لمطالب المستفيدين منها.

٥١ - وتشكل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية والهيئات الإدارية لكيانات الأمم المتحدة، وفقا لولاية كل منها، منظومة حكومية دولية متعددة المستويات لصنع السياسات والرقابة. وتضع الأجهزة الرئيسية المركزية المبادئ والأهداف والمعايير على نطاق المنظومة لإرشاد ولايات فرادى الكيانات التي تتكون منها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويؤدي المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا الدور في الوقت الراهن من خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية. ومع أن هيئات الإدارة المركزية هذه تحدد المسار فإن لديها قدرة محدودة على كفاءة عمل مختلف الكيانات على اتساق سياساتها وتنسيقها على نطاق المنظومة في البرمجة والعمليات وفق ما تتطلبه خطة عام ٢٠٣٠. وقرار الجمعية العامة المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات هو حاليا الأداة الوحيدة لحوكمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجملها. وفي بعض الأحيان، تفتقر هيئات الإدارة هذه إلى المعلومات اللازمة لرفع مستوى مشاركتها، لأن تغطية الإحصاءات على نطاق المنظومة ونوعيتها والتحليل وإعداد التقارير لإتاحة استعراض الحوكمة على المستوى المركزي تتسم بطابع محدود إلى حد كبير.

٥٢ - وتوفر هيئات إدارة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التوجيه الاستراتيجي على نحو يتماشى مع ولايات هذه الكيانات، والرقابة على الاستراتيجية وميزانياتها وسياساتها وإنجازاتها بصورة عامة. وتتيح هيئات الإدارة هذه مستوى عاليا من المساءلة والشفافية في عملية تنفيذ أهداف الكيانات. ومع ذلك، فإنها تعمل عموما بمعزل عن بعضها البعض؛ فقرارات الكيانات وسياساتها في مجال ما قد لا يعرفها أو يقدرها بالضرورة أولئك العاملون في كيان آخر. وفي هذا الصدد، يمكن زيادة تعزيز المساءلة عن النتائج على نطاق المنظومة على المستوى القطري.

٥٣ - ويمكن أن تكون هذه التحديات الأفقية بين الكيانات، التي تعوق الإثراء المتبادل والعمل المتكامل، أكثر تعقيدا بسبب اختلاف تكوين هيئات إدارة مختلف الكيانات وحجمها، وطابعها التمثيلي، ومجالات تركيزها، ومصدر دعمها، وأساليب عملها. فقد تبني بعضها إشراك أصحاب مصلحة متعددين بينما تظل كيانات أخرى هيئات تابعة للدول الأعضاء فحسب. وقدرة هيئات الإدارة على توفير التوجيه الاستراتيجي بشأن الأنشطة التنفيذية تتأثر أيضا بالاختلافات في تواتر اجتماعاتها. وفي حين توافق بعض هيئات إدارة كيانات فرادى على وثائق البرامج القطرية، تخضع البرمجة أساسا في واقع الأمر للإشراف على المستوى القطري من خلال مختلف آليات تنسيق السياسات التي تشمل الحكومات المعنية ورؤساء كيانات الأمم المتحدة. وقليلة هي الموارد المالية والبشرية التي تخصص لدعم عمل هذه الهيئات، وكثيرا ما يقتصر دعم الأمانة على عدد قليل من الموظفين.

٥٤ - وتتطلب خطة عام ٢٠٣٠ تركيزاً أكبر على التوجيه الحكومي الدولي التعاوني في المنظومة بمجملها، فضلا عن منظورات تطلعية فيما بين الدول الأعضاء في عمليات صنع القرار. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يتناول الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، ٢٠١٦، مع بقائه على مستوى استراتيجي بدرجة أكبر، المنظومة بكاملها مباشرة وأن يضمن سد الفجوات الأفقية، بدون المساس بالدور الهام الذي تؤديه هيئة الإدارة المعنية.

٥٥ - وقد حان وقت تحسين قدرة الدول الأعضاء على توفير توجيهات فعالة، أفقيا وفي إطار ولاية كل كيان. وهذا أمر أساسي لتنفيذ الخطة الشديدة التعقيد والمتكاملة، وإحداث التحول في منظومة الأمم المتحدة بحيث تعمل كمنظومة.

التوصيات

١ - استعراض تكوين هيئات الإدارة وأساليب عملها

٥٦ - ثمة رأي مشترك بين الدول الأعضاء عموما هو ضرورة استعراض تكوين هيئات الإدارة لزيادة توالي الدول الأعضاء زمام الأمور وزيادة مشاركتها ولكي يعكس توازنا جغرافيا أفضل ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأي الإنصاف والفعالية في التمثيل. وينبغي استعراض قدرة هذه الهيئات وأساليب عملها. ويمكن أن يبدأ ذلك بالاستفادة من خبرة الكيانات التي اتخذت بالفعل خطوات لإصلاح آليات الحوكمة الخاصة بها واعتمدت نماذج حوكمة متنوعة. وينبغي إجراء تقييم للسبل التي قد تؤثر بها هذه التغيرات على مشاركة الدول الأعضاء وعلى قنوات التمويل. ويمكن للوكالات المتخصصة أن تجري هذا الاستعراض، إذا رأت ذلك مناسبا وضمن إطار صلاحياتها.

٢ - عقد اجتماعات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مخصصة لتعزيز التوجيهات الأفقية

٥٧ - يمكن سد فجوة الحوكمة الأفقية من خلال دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى عقد اجتماعات مخصصة تهدف إلى توجيه المهام والعمليات على نطاق المنظومة من خلال استعراض التقدم المحرز على نطاق المنظومة في مجال "توحيد الأداء" والتقييمات والأدوات الأخرى. وفي الوقت نفسه، ينبغي إعادة تصميم الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتوفير إشراف استراتيجي أفضل على تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وتماشيا مع أحكام الفقرة ١ من المادة ٦٢ من ميثاق الأمم المتحدة، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بدراسات ويضع تقارير عن المسائل الدولية في أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها، كما أن له أن يوجه إلى مثل تلك الدراسات وإلى وضع مثل تلك التقارير. وله أن يقدم توصياته في أية مسألة من تلك المسائل إلى الجمعية العامة وإلى أعضاء الأمم المتحدة وإلى الوكالات المتخصصة ذات الشأن.

خامسا - تحسين أداء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٥٨ - تماما مثلما تتطلب خطة عام ٢٠٣٠ تحولا في هيكل ممارسات التمويل والحوكمة، فإنها تمثل أيضاً تغييراً ملحوظاً في السبل التي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتخذها للقيام بعملها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى ترتيبات تنظيمية ونماذج عمل جديدة تسترشد بطريقة تفكير جماعي جديدة.

٥٩ - وينبغي أن يُترجم هذا الفهم الجماعي إلى نماذج متميزة للوجود تلي الاحتياجات القطرية وإلى أوجه كفاءة محسنة بفضل ترتيبات تعاونية بدرجة أكبر، وقدرات وأصول تشغيلية مشتركة تعتمد على مواطن قوة الكيانات المختلفة، ونُهج شراكات معززة تدعم المنظومة في الاستفادة من مواطن القوة لدى جميع الأطراف الفاعلة لمساعدتها على إنجاز ولاياتها. ويقتضي تغيير أساليب العمل مزيجا من التعديلات والتحويلات، في إطار عملية تدار وتتسلسل بعناية بما يحفظ سلامة النتائج على أرض الواقع.

٦٠ - ويبدأ كل ذلك برؤية القوة العاملة في منظومة الأمم المتحدة ومهاراتها وروحها. وبالمنظور قديما، من الضروري ضمان وجود الأشخاص المناسبين والكفاءات والحوافز المناسبة في المكان المناسب. وقد اتخذت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى خطوات لزيادة تعزيز دور الخدمة المدنية الدولية بوصفها موردا مستقلا ومحايدا وعالي المهارة وملتزما. ومن أهم النتائج المتوقعة من هذا المسعى تعزيز القيادة القادرة على إحداث التغيير والثقافة الإدارية، وهيئة

البيئة التنظيمية التي تعترف بالأداء الجيد وتعزز ارتباطه بالتطوير الوظيفي وتعاقب على الأداء الضعيف. وفي هذا الصدد، تسعى عدة كيانات أيضا إلى تعديل سياساتها الخاصة بالتنقل الداخلي، بما في ذلك من خلال وسائل عملية مثل التبادلات الثنائية أو المتعددة الأطراف من مجموعات الوظائف.

٦١ - ويجب أن تستند هذه الرؤية الجماعية إلى الاعتراف بأننا نعيش في عالم مختلف جدا وأن على الأمم المتحدة أن تفتح على واقع القرن الحادي والعشرين، بحيث تعتنق الابتكار وترحب بطائفة أوسع من الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي. فهذه الجهات الفاعلة التي يتزايد تنوعها تتيح إمكانات هائلة للاستفادة من الاختلافات والمزايا النسبية لكل منها. وفي حين تعمل المنظومة على إدارة المخاطر عن طريق الاستفادة من الممارسات الجيدة وتوسيع نطاق تنفيذها، سيكون من اللازم لها أن تتبنى الشراكات باعتبار أن ذلك هو القاعدة لا الاستثناء. وهذه ليست مجرد مسألة منفعة إنما مسألة جدوى.

٦٢ - ويستند تحسين أداء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا إلى الاعتراف بأن تحديات اليوم تتطلب منظومة تعتمد في المقام الأول على قدرتها على العمل عبر شتى القطاعات. وتلتزم المنظومة الإنمائية التزاما تاما باعتماد نهج متسقة ومتكاملة بشأن العلاقات بين المجالات الإنمائية والإنسانية وبناء السلام، وبدعم آليات التخطيط لدى أصحاب المصلحة المتعددين التي تشمل المساهمات المقدمة من مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، فضلا عن سرد مشترك بشأن المسائل المتعلقة بالتخطيط والبرمجة والتغييرات البنيوية/الهيكيلية والتمويل.

ألف - الوجود

٦٣ - تلزم مواءمة تشكيل الوجود القطري مع الاحتياجات الوطنية ومتطلبات خطة عام ٢٠٣٠، وضمان الفعالية من حيث التكلفة. وليس لجميع كيانات الأمم المتحدة بالضرورة ميزة نسبية في بيئة كل بلد. وينبغي لها الابتعاد تدريجيا عن النماذج التي تقوم أساسا على التمثيل لتتجه إلى نماذج أخرى موجهة على نحو أفضل إلى السياقات المحددة للبلدان وقدرتها واحتياجاتها، ومدى ما أحرزته من تقدم في تكنولوجيات الاتصالات، والطرق المعاصرة للعمل سويا. وعلى سبيل المثال، يمكن في كثير من الحالات تقديم الدعم لبلد ما من موقع إقليمي أو دون إقليمي أو عن طريق ترتيب بين مكاتب قطرية متعددة، تبعا للاحتياجات والأولويات. ويوجد لدى الوكالات غير المقيمة الكثير من الخبرات والدروس التي يمكن أن تساهم بها ويمكنها أن تساعد على تمهيد طريق المضي قُدما في هذا الصدد.

٦٤ - ويمكن الاضطلاع بدور هام على الصعيد الإقليمي في دعم تلك الجهود. ويمكن الاستعانة باللجان الإقليمية والمكاتب دون الإقليمية في هذا السياق. ونظرا لأن هناك حاجة لمزيد من الاتساق والتنسيق بين جهود المكاتب الإقليمية التابعة لفرادى كيانات الأمم المتحدة واللجان الإقليمية، تلزم موازنة الترتيبات الإقليمية مع متطلبات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

التوصيات

١ - اعتماد نماذج أعمال وترتيبات تنظيمية تعاونية إلى حد كبير وتنسجم بالمرونة والفعالية من حيث التكلفة على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني ودون الوطني

٦٥ - هناك مجال واضح للتآزر وإحداث أثر أكبر من خلال تحسين الوجود الميداني الموحد، مع ضمان المرونة اللازمة لمراعاة الاحتياجات والظروف الخاصة لكل بلد. وسوف يتيح ذلك لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية التحرك صوب تحقيق نظام حديث يتسم بالمرونة يلزم لتنفيذ الأولويات المعقدة والمتشابكة وزيادة الموارد إلى أقصى حد مع الاستجابة على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني ودون الوطني.

٢ - استعراض الهيكل الميداني لكيانات الأمم المتحدة

٦٦ - تماشيا مع اتباع نهج في التواجد الميداني يكون ذا طابع جماعي أكبر ويتسم بمزيد من السرعة في الإنجاز والفعالية من حيث التكلفة، يتعين استعراض الهيكل الميداني لمنظومة الأمم المتحدة وترشيده ومواءمته مع الخطة الجديدة ومتطلبات البلدان والمناطق. وينبغي أيضا الاضطلاع بعملية مسح على نطاق المنظومة. ويلزم أيضا التحول إلى اتباع نماذج للمكاتب القطرية تكون أكثر تمايزا وتوفير الدعم الملائم استجابة لاحتياجات كل بلد على حدة وقدراته وأولوياته، عبر الأهداف والقطاعات والحدود. وسيتعين على كل كيان استعراض نطاق تغطيته الجغرافية وترتيبات عمله في البلدان، وأيضا على المستوى الإقليمي. ويمكن التشجيع على الابتكار والحد من التكاليف العامة ومن ازدواجية أدوار الموظفين بين كيانات الأمم المتحدة من خلال توفير أماكن عمل ومكاتب مشتركة يجلس فيها الخبراء التقنيون من الوكالات المختلفة ويعملون معا بشأن مسائل مواضيعية وفتات مستهدفة متشابهة. وينبغي أن تنظر مجالس الإدارة حسب الاقتضاء، في ذلك على سبيل الأولوية، وفي سياق مخصصات الميزانية الحالية والمتوقعة. ومن الضروري التنسيق وإجراء مناقشات استراتيجية على نطاق المنظومة لتحسين الموازنة بين الاحتياجات القطرية والوجود القطري.

٣ - وضع تعاريف منسقة لتعزيز الاتساق

٦٧ - ستؤدي الموازنة بين التعاريف والتشكيلات المختلفة لـ "المناطق" و "المناطق دون الإقليمية" المعمول بها حالياً عبر مختلف كيانات الأمم المتحدة إلى تيسير عدد من الأنشطة على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما عملية رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنه ومتابعته واستعراضه. ومع عدم التقليل من شأن التعقيدات السياسية المحيطة بهذا المسعى، فإنه مسعى تأخر كثيراً. وفي هذا الصدد، يمكن أن يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي جميع هيئات الإدارة إلى الانخراط في مناقشة مشتركة بشأن هذه المسألة، حسب الاقتضاء.

باء - القوة العاملة والقدرات

٦٨ - يتطلب الاضطلاع بالمهام التي تقتضيها خطة عام ٢٠٣٠ تحولاً في الرؤية ومجموعات المهارات، وتوازن الخبرة التقنية والإدارية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في بعض الحالات، حتى يتسنى للمنظومة أداء ما يتوقع منها إنجازها. ولن يقتصر ما تحتاجه القوة العاملة في الأمم المتحدة على القدرات اللازمة لمواجهة مجموعة من التحديات أوسع وأكثر تعقيداً، وإنما ستحتاج أيضاً إلى إشارة واضحة وقوية من جانب الإدارة العليا لفرادى الكيانات بشأن الحاجة إلى تجاوز الهوية والولاء الخاصين بكل وكالة بعينها.

التوصيات

١ - بناء قيادة تحويلية وتمكينها

٦٩ - من الضروري إيجاد قادة قادرين على إحداث تحولات جذرية في الأمم المتحدة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. يمكنهم أن يحققوا نتائج جماعية ويمكنهم أن يعملوا على نطاق ركائز الأمم المتحدة ومع جهات فاعلة خارج الأمم المتحدة، ويمكنهم أن يدعوا بقوة لمبادئ الأمم المتحدة وقواعدها ومعاييرها. وهذا يتطلب قيادة مسلحة بقدر وفير من المعرفة والدراية الفنية وقادرة على التعامل مع الأوضاع القطرية. بما في ذلك على صعيد ميادين التنمية، والمساعدة الإنسانية، والسلام والأمن.

٢ - تعزيز قدرات الموظفين وإعادة توزيعها على جميع المستويات

٧٠ - يتعين أن تتحول مهارات الموظفين المطلوب منهم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من مجموعة من المهارات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى نوع الخبرة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد القطري بخاصة يتعين تحقيق توازن جديد بين

المواصفات التقنية والإدارية فضلا عن مراعاة التخصص في ما يتعلق بالتكامل فيما بين القطاعات. وينبغي تحديث التطوير الوظيفي لضمان تحسين القدرات في المجالات الحيوية، التي تتراوح من المهارات التقنية في التمويل المبتكر وإقامة الشراكات إلى المهارات المتعلقة بالاتصالات والتكنولوجيات اللازمة لنماذج العمل المتسمة بطابع تعاوني شديد، وتوافر الرؤية الأكثر انفتاحاً على العالم الخارجي التي تقتضيها خطة عام ٢٠٣٠.

٣ - تيسير إيجاد قوة عاملة عالمية متنقلة وتحفيزها

٧١ - سيؤدي تيسير التعاون وتنقل الموظفين قدر الإمكان بين مختلف كيانات الأمم المتحدة إلى تمكين وتحفيز قوة عاملة متنقلة واحدة على نطاق الأمم المتحدة ذات تفكير مشترك يتجاوز الهوية والشعارات الفردية للكيانات ويدعمها نظام لإدارة الموارد البشرية يكافئ التنقل، ويسرع عملية استقدام الموظفين ويكفل المرونة في نشر الموظفين فيما بين الكيانات. ويهدف نهج اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى المتمثل في التحرك صوب قوة عاملة عالمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى مواجهة هذا التحدي. وهذه خطوة أولى هامة سوف تتطلب التزام جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة بتطوير تلك القوة تماماً ووضعها في مكانها.

٤ - تعزيز التوازن بين الجنسين على جميع الرتب بالأمم المتحدة

٧٢ - سوف يبدأ تحسين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا بزيادة مشاركة النساء على جميع الرتب فيها. ورغم إحراز بعض التقدم في تحقيق التوازن بين الجنسين، كان التقدم بطيئاً ومتفاوتاً ولا تزال هناك فجوات كبيرة، وبخاصة على المستويات العليا لاتخاذ القرار. وللمضي قدماً، لن يكون التغيير التحويلي المتوخى في خطة عام ٢٠٣٠ مدعوماً دعماً فعالاً من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلا إذا اتخذت إجراءات ملموسة على جميع المستويات لضمان فعالية اختيار النساء للوظائف واستبقائهن فيها وترقيهن.

جيم - نُهجُ الشراكة

٧٣ - تفر خطة عام ٢٠٣٠ بالشراكة بوصفها وسيلة تنفيذ رئيسية. ولكي يتسنى لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تنفيذ الخطة حقا يتعين عليها الاعتراف بإمكانات جميع الجهات الفاعلة وتسخيرها والاستفادة من قدراتها ونفوذها ومواردها. وثمة حاجة جوهرية إلى الدخول في شراكات استراتيجية بكفاءة وفعالية لتلبية متطلبات الوقت الحالي. وقد قطعت المنظومة الإنمائية شوطاً كبيراً في بناء الشراكات، وقام كل كيان تقريباً باستحداث آلية لإطلاق هذه الجهود وتعزيزها. ومع ذلك ما زالت نُهجُ الشراكة على نطاق المنظومة تمثل تحديات

أساسية. وأولى هذه التحديات عدم وجود تعريف واضح للشراكة. فلكل جهة من الجهات الفاعلة فهم مختلف لما تستتبعه الشراكة مع الأمم المتحدة. وهذا الافتقار إلى الوضوح يمتد إلى الأدوار والممارسات والمسؤوليات التي يتوقع من منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بها للتعامل مع الجهات الفاعلة الخارجية.

٧٤ - ورغم ما يمكن أن تتخذه هذه الشراكات من أشكال متنوعة، واضطلاع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمجموعة متنوعة من الأدوار فيها، ينبغي للمنظومة أن تعتمد مجموعة موحدة من المعايير. ولكن لا يوجد حتى الآن أي نُهج أو آليات على نطاق المنظومة لضمان الشفافية والمساءلة اللذين يلزم توافرها في جهود الشراكة، وتتفاوت قدرة الكيانات المختلفة على الدخول في شراكات متفاوتاً كبيراً. وكثيراً ما تفتقر الجهات الفاعلة الخارجية الراغبة في الارتباط بأعمال المنظمة ودعمها إلى الوضوح بشأن كيفية مفاوحة الأمم المتحدة في الأمر ووضع نفسها في خدمتها والعمل معها، وفي بعض الحالات قد تغتنم فرصة وجود ممارسات مختلفة على نطاق المنظومة لتحقيق مصالحها هي.

٧٥ - والنداءات المتعددة التي توجهها الدول الأعضاء من أجل تحسين الوضوح بشأن أنشطة الشراكة المضطلع بها في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تصطدم بالفجوات القائمة في القدرات اللازمة لتقييم الجهود الحالية، والاحتياجات على نطاق المنظومة، ونطاق الشراكات المطلوبة وأنواعها، ووضع مجموعة من المبادئ والمعايير المشتركة المتفق عليها، وضمان الرقابة المناسبة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للأمم المتحدة أن تحافظ على المرونة اللازمة لتكون شريكاً جذاباً منفتحاً على واقع القرن الحادي والعشرين وقادراً على تكييف الشراكات وفقاً للاحتياجات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

التوصيات

١ - اعتماد نهج مرن في إقامة الشراكات على نطاق المنظومة

٧٦ - ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية استحداث نهج للشراكات على نطاق المنظومة يتضمن مبادئ مشتركة، ومعايير ومبادئ توجيهية لتكفل اتساق السياسات والممارسات المتعلقة بالشراكة مع جميع الجهات الفاعلة ومواءمتها من قيم الأمم المتحدة ومقاصدها. وستشمل العناصر الرئيسية لهذا النهج بارامترات ومعايير محددة بوضوح للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وخاصة في الشراكات العالمية المخاطر، واستراتيجيات انسحاب واضحة ومحددة المعالم للإلغاء السريع لأي شراكة لا تحقق النتائج المرجوة. وينبغي أن تستند هذه العناصر إلى المقاييس والمبادئ والتوجيهات والممارسات القائمة والمعيارية التي

تستخدمها الكيانات المختلفة بالفعل. وينبغي توفير القدرات اللازمة لجمع وتبادل المعارف بشأن جهود الشراكة على نطاق المنظومة الإنمائية.

٢ - ضمان الرقابة المناسبة والشفافية والمساءلة في جهود الشراكة

٧٧ - من المهام للغاية أن تتوافر وتُكفل في أي نهج للشراكة على نطاق المنظومة الشفافية والرقابة والمساءلة والتوافق مع قيم الأمم المتحدة وأهدافها وولايتها مع امتلاك الدول الأعضاء زمام الأمور وتوليها القيادة بقوة. وتتعين مواءمة نهج الشراكة مع السياسات الوطنية، والاستراتيجيات الإنمائية وإيجاد حيز للمشاركة المجدية من جانب جميع شرائح المجتمع.

دال - تعزيز الاتساق: محور التنمية والعمل الإنساني وبناء السلام

٧٨ - ترتبط استدامة الجهود الإنمائية ارتباطاً وثيقاً ببناء القدرة على الصمود، والحفاظ على السلام، والحد من أخطار الكوارث، لا سيما في السياقات القطرية الأضعف، والعكس صحيح. إلا أن الجهود الإنمائية والإنسانية وجهود بناء السلام كثيراً ما تجري بشكل انعزالي. وبينما كانت هناك جهود في مجال تبادل الخبرات، يتعين إجراء تغيير كبير مراعاة للطابع المترابط لهذه الجهود. ويعزى العديد من الأزمات الحالية وانتكاس المكاسب الإنمائي إلى تفاقم تأثير أوجه الضعف المختلفة والأسباب الجذرية التي كان يمكن الحد منها أو منعها لو كان العمل الإنمائي أكثر وعياً بالمخاطر أو أكثر اتساقاً.

٧٩ - ويلزم توافر القدرات والدراية الفنية في المجالات الإنسانية والإنمائية للعمل صوب تحقيق نتائج جماعية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تحتفظ الأمم المتحدة بقدرات خاصة بحالات الطوارئ تكون مهيأة ومرنة بدرجة كافية للاستجابة للأزمات الإنسانية. وفي مثل هذه الحالات، سيظل من الضروري مواجهة الاحتياجات الإنسانية عن طريق العمل الإنساني القائم على المبادئ، بما في ذلك وسائل تشمل خطط الاستجابة الإنسانية.

٨٠ - وفي الأزمات المطولة أو المتكررة، سيلزم أن تتجاوز الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني مجرد القيام بتدخلات قصيرة الأجل عاماً بعد عام، وأن تتجه نحو المساهمة في تحقيق مكاسب إنمائية أطول أجلاً، أو العمل في تآزر مع الجهات الفاعلة الأخرى التي تكفل تحقيق النتائج الإنمائية الطويلة الأجل عند وجود معوقات تشغيلية تعرقل قدرتها هي على القيام بذلك في سياقات محددة. وفي المقابل، سيلزم قيام الجهات الفاعلة الإنمائية بالتخطيط والعمل بمزيد من الاستعجال للمساعدة على بناء النظم والقدرات الوطنية اللازمة لمنع حدوث الكوارث والتأهب لها، والتصدي لضعف الناس في مواجهتها، ومعالجة انعدام المساواة

والمخاطر خلال سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في سياقات الأزمات، حيثما أمكن، عن طريق زيادة التركيز على التدخل المبكر واتخاذ خطوات جسورة لمد يد المساعدة إلى من هم الأكثر تخلفاً عن الركب.

٨١ - ومن الضروري، لكي تنتقل المنظومة من تقديم المعونة إلى وضع نهاية للعوز، استحداث طريقة جديدة للعمل معاً على نحو يتجاوز الفجوات المؤسسية. وقد تجسد هذا المفهوم مؤخراً في "التزام بالعمل" عنوانه "تجاوز الفجوات في المجالين الإنساني والإنمائي - تغيير حياة البشر: من تقديم المعونة إلى وضع نهاية للعوز"^(٥)، وُقِعَ في مؤتمر القمة الإنساني العالمي في إسطنبول، تركيا في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦. وهذا الأسلوب الجديد في العمل سيتطلب التركيز على النتائج الجماعية، والعمل خلال أطر زمنية متعددة السنوات، استناداً إلى المزايا النسبية المحددة للجهات الفاعلة المختلفة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وهو يتيح أيضاً الفرص لإدراج بناء السلام، عند الاقتضاء، ضمن تلك الجهود.

٨٢ - ولا سبيل للنجاح في الانتقال من تقديم المعونة إلى وضع نهاية للعوز إلا إذا كانت الهياكل والعمليات والنظم المالية للجهات المانحة ولكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعزز هذا النهج. وهذا يتطلب اتباع نهج أكثر مرونة وتخص كل سياق على حدة من بينها تقييمات متضافرة للاحتياجات وتحليلات متضافرة للمخاطر، وصياغة النتائج الجماعية التي ستضمني المنظومة الإنمائية قدماً في تحقيقها من خلال أدوات تمويل مرنة ودينامية وقيادة تتوافر لها عوامل التمكين وتمتلك القدرات والمؤهلات الشخصية المطلوبة.

التوصيات

١ - وضع مبادئ توجيهية ونهج مشترك على نطاق المنظومة بشأن محور التنمية والعمل الإنساني وبناء السلام

٨٣ - على الصعيد العالمي، ينبغي وضع مبادئ توجيهية بشأن الخيارات المتعلقة بتحسين النهج المتضافرة في تحليل وتخطيط وتنفيذ محور العمل الإنمائي والعمل الإنساني وبناء السلام.

٢ - التحرك صوب المزيد من الاتساق على المستوى القطري

٨٤ - على المستوى القطري، ينبغي بلورة رؤية شاملة للنتائج الجماعية تجسد نهج "إطار واحد في منظومة الأمم المتحدة للبلد الواحد"، متى وحيثما كان ذلك ملائماً، وتكفل تكامل التخطيط المتعدد السنوات، وتشمل الاحتياجات الإنمائية والاحتياجات التي تملئها

(٥) www.worldhumanitariansummit.org/key-documents

الأزمات المطولة، مستندة في ذلك كله إلى التحليل المشترك والمزايا النسبية. وينبغي أن يوفر هذا النهج المرونة الكافية لإتاحة الاضطلاع بالأعمال الإنمائية والإنسانية والمتعلقة بالسلام بشكل متزامن، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمبادئ التي يركز عليها كل مجال، والمناحي التي تكون فيها الأنشطة على نطاق المجالات الثلاثة موجهة بالمطالب ومراعية بالمخاطر ومتداعمة ومنعكسة، حسب الاقتضاء، في أطر تخطيط متضافرة. وسيتعين إرساء هذا النهج بطريقة تحافظ على الحيز اللازم لوجود خطط منفصلة ومحددة الهدف وسلسلة للعمل الإنساني وللإستجابة الإنسانية، مع الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية.

٣ - كفاءة اتخاذ تدابير لصون التمويل الإنمائي والإنساني وتعزيزهما بصورة متبادلة

٨٥ - ينبغي ألا يؤدي تعزيز الروابط بين الجهود المبذولة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والسلام إلى تحويل وجهة الموارد الإنمائية إلى أولويات الطوارئ؛ والعكس بالعكس. ولا تتعلق طريقة العمل الجديدة بتحويل التمويل من البرامج الإنمائية إلى البرامج الإنسانية، أو من الكيانات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية إلى الكيانات الإنمائية بل تتعلق بالعمل التعاوني عبر الحدود المؤسسية على أساس المزايا النسبية.

٤ - تحديث المصطلحات

٨٦ - لأغراض الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ينبغي استعراض المصطلحات الرئيسية، وكذلك المفاهيم الجديدة، وذلك لأن "التحولات" التي تعقب الأزمات ليست عمليات خطية أو ثنائية تنطوي على مراحل محددة بوضوح. بل هي تشير إلى مجموعة واسعة ومتنوعة من الظروف والأسباب الجذرية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأزمات الطويلة الأمد المعقدة، والتزاعات، والكوارث، وانتهاكات حقوق الإنسان والأزمات السياسية. وينبغي للدول الأعضاء أن تبحث عن مصطلح بديل عن "الانتقال" يقر بصورة أوضح بأن الأنشطة القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي تساهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد متخلفاً عن الركب تحدث بالتوازي لا على التوالي.

سادساً - تحسين الاتساق والتنسيق والتحرك صوب العمل المتكامل

٨٧ - بُذلت جهود على المستوى القطري من خلال اتباع نهج "توحيد الأداء"، وإجراءات التشغيل الموحدة، وتدابير أخرى للتغلب على الطابع الرأسي للمنظومة. وهذا عمل مستمر ويتطلب طاقة إضافية. والمحاولات الرامية إلى المضي قدماً نحو تحسين التنسيق

والتكامل من أجل الاستجابة للاحتياجات والأولويات الوطنية في الميدان لم تقابلها كلها جهود موازية لها في المقار. وقد تم إنجاز الكثير على الصعيد العالمي على الجانبين البرنامجي والإداري على السواء، ومنتظر حني ثمار بعض الجهود الإصلاحية التي تم الاضطلاع بها، ومع ذلك، يتعين بذل المزيد من الجهود لإزالة العقبات التي تعوق "توحيد الأداء". وعلى الصعيد العالمي، ما زالت المنظومة تكافح من أجل تحقيق تكامل طرق عملها في بعض المجالات. وإضافة إلى ذلك يتطلب التعاون الإقليمي والتعاون عبر القطاعات، وكذلك الكيانات والآليات الإقليمية، المزيد من العمل لتحسين الاتساق وتعزيز العلاقة بين السياقين الوطني والعالمي.

٨٨ - وتقر الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على السواء بالتحديات الطويلة الأمد المتعلقة بالحاجة إلى زيادة الاتساق والتكامل، فضلاً عن الاحتياجات الأخرى التي تملها الخطة الإنمائية الجديدة في هذا الصدد. وبدأت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وضع أسس هامة لمعالجة بعض هذه المسائل وأطلق عدد من مبادرات الإصلاح خلال السنتين الماضيتين، وسوف يستغرق الأمر مزيداً من الوقت قبل أن تتضح فوائدها وآثارها وتصبح قابلة للقياس بصورة كاملة. وتتواءم هذه التغييرات مع خطط تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والوطني وتدعمها، وتمثل مساهمة حيوية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تشد من أزرها. فعلى سبيل المثال، تقوم أفرقة الأمم المتحدة القطرية فعلاً بوضع النماذج الأولية لجيل جديد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يوطر مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في سياق تنمية مستدامة، يكون أفضل استنارة بالبيانات والتحليلات المشتركة، ويستفيد من نقاط القوة المعيارية والتنفيذية في المنظومة الإنمائية. ومع ذلك، يمكن عمل المزيد وأظهرت المنظومة الإنمائية أنها تتبنى رؤية للتغيير المستمر.

ألف - "توحيد الأداء" على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري

٨٩ - رغم أن تطبيق نهج "توحيد الأداء" وإجراءات التشغيل الموحدة عمل طوعي، فقد كان خطوة رئيسية نحو تحقيق المزيد من الاتساق والتنسيق. وقد حان الوقت الآن لتعميم جميع مكوناتها، بوسائل تشمل تطبيق استراتيجية لتسيير الأعمال تعكس احتياجات مختلف السياقات المحددة وواقعها.

٩٠ - ومن الضروري أن يجسد "توحيد الأداء" نوع النهج المتكاملة في جميع مراحل العمل، بدءاً من التحليل والتخطيط وانتهاءً بالبرمجة والميزنة والعمليات والإبلاغ، من أجل توفير دعم أفضل للدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٩١ - وعلى الصعيد الإقليمي ينبغي إيلاء الأولوية للاعتماد على تقسيم المسؤوليات المتفق عليها بين اللجان الإقليمية، والأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بهدف تعظيم أوجه التآزر بين الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيدين الإقليمي والقطري فيما يتعلق بدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٩٢ - وفي معظم المناطق، توجد بالفعل آليات تنسيق حققت إنجازات ملموسة في تنفيذ ولايات عالمية مختلفة، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠. وللمضي قدماً، ولزيادة تعزيز اتساق المنظومة، يمكن أن تستفيد آليات التنسيق الإقليمي الحاليتان - وهما آليات التنسيق الإقليميان اللتان تقودهما اللجان الإقليمية والأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية برئاسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - من العمل معاً بشكل وثيق من أجل وضع نهج سياسية متسقة وبرامج متكاملة لبناء القدرات لدعم البلدان، استناداً إلى المهام الأساسية لكل آلية وما لديها من أصول ومع تفادي الازدواجية، يمكن النظر في وضع ترتيبات و/أو أدوات إضافية لتعزيز البعد الإقليمي داخل المنظومة، وبين المنظومة والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى.

٩٣ - وعلى الصعيد العالمي، ثمة حاجة إلى إحداث تغيير في الثقافة لتيسير تكون منظومة قادرة على أن تحقق نتائج جماعية، استناداً إلى الاحتياجات والأولويات المحددة على الصعيد الوطني.

التوصيات

١ - تعظيم نهج "توحيد الأداء"

٩٤ - من الضروري كفاءة إحراز تقدم بشأن تنفيذ نهج "توحيد الأداء" بوصفه نهج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتقديم الدعم على المستوى القطري، من خلال طرق تشمل التنفيذ الكامل لإجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والأدوات المتصلة بها، وتكييفها حسب السياقات القطرية والترتيبات التنظيمية لضمان الاتساق والتنسيق وتحقيق نتائج مشتركة.

٩٥ - وفي الوقت نفسه، يجب أن تسير المنظومة أيضاً صوب "توحيد الأداء" في جميع البلدان، مع اتباع مبدأ: "عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع". وهذا لا يعني التكامل الهيكلي الكامل فحسب، بل يقتضي المزيد من التكامل في تنفيذ البرامج، فضلاً عن توحيد الموارد والأصول التنفيذية. وينبغي أن يكون بمقدور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تسخير

مواطن القوة النسبية لكل كيان وما لديه من خبرات، وأن يتولى بعض الكيانات زمام القيادة بينما يساهم البعض الآخر بمساهمات عينية.

٩٦ - وإذا كان النهج الجديد في توحيد الأداء يجمع بين المهام البرنامجية والتنفيذية ويشرف عليه قائد واحد وفريق قطري تتاح له عناصر التمكين على المستوى القطري وتتوافر له السلطة المطلوبة، فإنه سيساعد على زيادة الاتساق والتأثير والفعالية والكفاءة إلى أقصى حد. وينبغي أن تهدف الجهود المبذولة لتنفيذ "نهج توحيد الأداء" على الوجه الأكمل إلى بناء نظام متماسك متزايد الشفافية والاعتماد على البيانات ويمكنه أن يضم مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وأن يحقق قدرًا أكبر من التكامل الوثيق والاتساق بين السياسات، حسب الاقتضاء بالنسبة للركائز الثلاث لميثاق الأمم المتحدة، وهي التنمية، وحقوق الإنسان، والسلام والأمن. وسوف يستفيد هذا النهج من تنوع أصول منظومة الأمم المتحدة من خلال دمج أطر التحليل والتخطيط المتاحة للأمم المتحدة وعمليات وضع ميزانيات البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها فضلاً عن تقديم التقارير إلى الدول الأعضاء. وسيستلزم تطبيقه تحقيق المزيد من أوجه الكفاءة من خلال توسيع نطاق تنفيذ استراتيجيات عمليات تسيير العمل المشتركة وإنشاء مراكز الخدمات المتكاملة للدعم التشغيلي.

٢ - الجيل الجديد من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٩٧ - يتطلب تبني رؤية مشتركة وإطاراً للتخطيط المتكامل على نطاق ركائز الأمم المتحدة على المستوى القطري جيلاً جديداً من أدوات التخطيط. والجيل التالي من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي يمكن أن يسمى "إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" سيكون من اللازم أن يتجاوز مجرد تجميع أنشطة التخطيط الخاصة بكل وكالة وأن يستند إلى مبدأ المضي قدماً نحو تحقيق "إطار واحد في الأمم المتحدة للبلد الواحد"، يقوم على نواتج التنمية المستدامة الاستراتيجية المشتركة والاحتياجات المشتركة وتحليل الأسباب الجذرية، وتقييم المخاطر وإدارتها، والرصد والإبلاغ على نطاق الأنشطة الإنسانية وأنشطة بناء السلام، والأنشطة في مجال حقوق الإنسان والأنشطة الإنمائية. وينبغي ربط إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بإطار موحد للميزانية واستراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد، عند الاقتضاء، وينبغي أن تقره وترصده على المستوى القطري لجنة توجيهية وطنية تشارك في رئاستها الحكومة والمنسق المقيم، ويشارك فيها أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري. وينبغي أن يكون هذا هو النسق المعياري، دون المساس بوثائق البرامج القطرية والإجراءات الخاصة بوكالة بعينها. وينبغي تعزيز أدوات التمويل الجماعي. وسوف يعبر إطار الأمم المتحدة

للتنمية المستدامة عن المحتوى والسياق الأساسيين لخطة عام ٢٠٣٠ ويقدم عرضاً عاماً على نطاق المنظومة لأنشطة الأمم المتحدة الرئيسية والمهام المضطلع بها على نطاق المنظومة في بلد معين. مع مواعده مع دورات التخطيط الوطنية وأطر أهداف التنمية المستدامة الوطنية. وينبغي أن يستند إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى المبادئ التوجيهية المؤقتة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأن يصمم على نحو يشجع على إعداد تحليل قطري شامل قائم على الحقوق ولا يستثني أحداً، وأن يركز مشاركة الأمم المتحدة على المجالات التي يكون فيها لهذه المشاركة أكبر الأثر، وأن يستند إلى نُهج مشتركة على صعيد السياسات والبرمجة وإلى ممارسات عمل متجانسة.

٣ - توفير نوع مختلف من الدعم الإقليمي لمبادرة "توحيد الأداء"

٩٨ - من الضروري دعم مبادرة "توحيد الأداء" بطرق مختلفة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، مع تعزيز الاتساق والتنسيق بين كيانات الأمم المتحدة الإقليمية وآليات التنسيق تعزيزاً كبيراً، وتقوية الروابط مع المنظمات الحكومية الدولية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وينبغي زيادة توضيح دوريّ آليّ التنسيق الإقليميتين الحاليتين والعلاقة بينهما وإعادة النظر في ذلك مع مراعاة أهداف التنمية المستدامة. وبيان التعاون لعام ٢٠١٦ بين اللجان الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والمنسقين المقيمين، وافرة الأمم المتحدة القطرية، لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، هو خطوة أولى جيدة تحتاج إلى مزيد من التطوير توخياً لوجود تقسيم أوضح للعمل بين المكاتب الإقليمية التابعة لكيانات الأمم المتحدة واللجان الإقليمية لضمان زيادة الاتساق والتكامل.

٤ - موازنة جهود المقار لتكون مضاهاية للجهود المبذولة في الميدان

٩٩ - يجب أن تكون الجهود المبذولة في المقار مضاهاية للجهود الميدانية ومساعدة لها. ومن اللازم بناء ثقافة ذات طابع استراتيجي أكبر ومتسقة وموجهة إلى النتائج؛ ويتعين إيجاد قيادة على نطاق المنظومة وإزالة العوائق المؤسسية التي تحول دون نجاح المبادرات على الصعيد الميداني. وللقيام بذلك، ينبغي تنفيذ خطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلقة بالمقار بالكامل ورصدها بانتظام لضمان النهوض بتدابير الإصلاح الهيكلي المطلوبة على صعيد المقار لكفالة الاتساق والفعالية والمساءلة على جميع المستويات. وسوف يتعين أن تضطلع الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بدور رئيسي في دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تنفيذ مبادرة "توحيد الأداء". بما في ذلك التنفيذ الكامل لإجراءات التشغيل الموحدة واستراتيجية عمليات تسيير الأعمال ورصدها؛ وضمان إجراء عمليات مشتركة

لتسيير الأعمال وتقديم الخدمات وتحقيق أوجه الكفاءة التشغيلية؛ وللترويج لتبادل البيانات والمنتجات التحليلية فيما بين فرق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية واللجان الإقليمية.

٥ - استعراض ولايات الكيانات لمواءمتها مع خطة عام ٢٠٣٠

١٠٠ - ينبغي إجراء استعراض تطلعي للولايات التي توجه أنشطة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية حاليا من أجل كفالة أن تدعم الأنشطة المضطلع بها على نطاق المنظومة أولويات خطة عام ٢٠٣٠ بصورة جماعية وتظل ملائمة في السياق الإنمائي الجديد. وينبغي أن تقدم نتائج عملية الاستعراض هذه إلى هيئات إدارة الكيانات لتنظر فيها، وينبغي أن تناقش تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد تعزيزه لكفالة تحقيق مواءمة استراتيجية ومتسقة على نطاق المنظومة.

باء - نظام المنسقين المقيمين

١٠١ - شددت قرارات متعددة صادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل تمتلك نظام المنسقين المقيمين، وإن كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يديره، وعلى أن عمل النظام وتمويله ينبغي أن يكونا قائمين على المشاركة وجماعيين وخاضعين للمساءلة المتبادلة داخل تلك المنظومة. وفي الواقع، فإن المنسق المقيم يمثل منظومة الأمم المتحدة ككل ميدانيا.

١٠٢ - وقد تطور نظام المنسقين المقيمين، منذ تأسيسه في عام ١٩٧٧. وبما أن جميع منسقي الأمم المتحدة المقيمين هم أيضا ممثلون مقيمون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضعت تدابير لتكون فاصلا وظيفيا بين المهام المزدوجة لمنسق الأمم المتحدة المقيم وممثل البرنامج الإنمائي المقيم. وتشمل هذه التدابير وضع إطار مساءلة متبادلة، لكفالة عمل المنسقين المقيمين كقادة يتحلون بالزاهة والشفافية والشمولية، وإنشاء وظيفة منفصلة لمدير قطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بيد أن التعليقات الواردة من بعض كيانات منظومة الأمم المتحدة توحى بأنه لا تزال هناك تحديات قائمة في تنفيذ الفاصل الوظيفي، حيث لا يزال جميع المنسقين المقيمين، بالنظر إلى دورهم المزدوج كممثلين مقيمين للبرنامج الإنمائي، مسؤولين عن أعمال البرنامج الإنمائي.

١٠٣ - وفي الوقت نفسه، غالبا ما تترك للمنسق المقيم حرية أن يستخدم وسائله الخاصة في التعامل مع امتلاك زمام الأمور والمساءلة في نظام المنسق المقيم الذي لا يزال في يد كيان واحد أكثر مما هو في يد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بصورة جماعية. وإضافة إلى ذلك، إذا كانت المساعدة الإنسانية الدولية مطلوبة، تسند إلى المنسق المقيم عادة مهام منسق الشؤون

الإنسانية، مع ملاحظة أن هذه المهام تدعمها مكاتب وصناديق وهياكل وترتيبات حوكمة مستقلة.

١٠٤ - والنجاح في تحقيق نتائج منسقة على الصعيد القطري يعتمد بشكل حاسم على قيادة قوية ومتماسكة وفعالة وخاضعة للمساءلة يتولاها المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري. بيد أن العلاقة بين المنسق المقيم وأعضاء الفريق القطري لا تستند إلى اتفاق ملزم. وعلى وجه الخصوص، ليست للمنسق المقيم أي سلطة رسمية على أفراد الفريق القطري، ولا أي وسيلة لتنسيق برامجهم خلال مرحلة التنفيذ. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المساءلة المتبادلة بين الأفرقة القطرية والمنسق المقيم كثيرا ما لا تُمارس أو تُنفذ بالكامل.

١٠٥ - وأخيرا، ينبغي أن يكون بمقدور المنسقين المقيمين التعويل على الموارد المستقرة والتي يمكن التنبؤ بها اللازمة لاضطلاعهم بولاياتهم على نحو فعال. وتنفذ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ترتيبا لتقاسم التكاليف على نطاق المنظومة منذ عام ٢٠١٤؛ غير أن ارتفاع تكاليف النظام يلقي أعباء ثقيلة على عاتق الكيانات المساهمة ولا يتوافر للنظام التمويل الكافي. وقد أصدرت المجموعة الإنمائية تكليفا بإجراء استعراض لاتفاق تقاسم التكاليف في النصف الثاني من عام ٢٠١٦ من أجل وضع مقترحات بشأن السبل الكفيلة بمواصلة تطويره ليلي الاحتياجات الفعلية للمنظومة، وذلك في سياق دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

التوصيات

١ - اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز نظام المنسقين المقيمين وضمان النزاهة والإنصاف

١٠٦ - ينبغي أن تكفل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التنفيذ الكامل لإطار المساءلة المتبادلة، وذلك بوسائل منها تنفيذ جميع التدابير اللازمة لفعالية الفاصل الوظيفي بين دور البرنامج الإنمائي كمدبر لنظام المنسقين المقيمين ومهام إدارة وتنفيذ البرنامج الإنمائي. وكحد أدنى، وعلى النحو المنصوص عليه في الإطار، ينبغي أن يوقع كل منسق مقيم/ممثل مقيم رسالة تفويض للسلطة يسند فيها إلى المسؤول ذي المرتبة الثانية في البرنامج الإنمائي السلطة الرسمية لإدارة عمليات المكتب القطري للبرنامج الإنمائي، وتمثيل البرنامج الإنمائي في فريق الأمم المتحدة القطري، وتعبئة الموارد للبرنامج القطري الخاص بالبرنامج الإنمائي. وينبغي أن تُنشر جميع رسائل تفويض السلطة والتوصيفات الوظيفية ذات الصلة في المواقع الشبكية للأفرقة القطرية، وأن تعدّل تقييمات أداء المنسقين المقيمين تبعا لذلك. وإضافة إلى ذلك ينبغي أن تنشئ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية آلية معززة لتسوية المنازعات من أجل إنفاذ مذكرتها التوجيهية بشأن مدونة قواعد السلوك وترتيبات العمل لفريق الأمم المتحدة القطري، التي

تشمل المنسقين المقيمين وجميع القيادات العليا لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وتعكس إطار المساءلة المتبادلة المتفق عليه.

١٠٧ - وفي العمل على كفاءة الاتساق والتكامل في فريق الأمم المتحدة القطري، ينبغي أن يكون المنسقون المقيمون مسؤولين عن تنفيذ استراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد تنشر مقابل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك البرامج المشتركة بين الوكالات وآليات التمويل الجماعي. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل كل الجهود الممكنة من أجل تبسيط الاتساق والتآزر في تنسيق التنمية والشؤون الإنسانية والعمل الميداني.

٢ - ضمان التمويل اللازم لدعم ولاية المنسقين المقيمين

١٠٨ - ينبغي تنفيذ ترتيب تقاسم التكاليف على نطاق المنظومة الذي يدعم نظام المنسقين المقيمين تنفيذًا كاملاً. وينبغي لهيئات الإدارة ذات الصلة في جميع الكيانات التي تساهم في تمويل نظام المنسقين المقيمين أن تكفل تخصيص الموارد في الوقت المناسب وبالكامل لتمكين نظام المنسقين المقيمين من أداء مهامه. وهذا ضروري بصفة خاصة بالنسبة للمساهمات من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وينبغي أن يقدم الاستعراض المقبل لاتفاق تقاسم التكاليف خيارات ملموسة لتحسين هذا الترتيب من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية لنظام المنسقين المقيمين.

٣ - تخويل المنسق المقيم السلطة المناسبة

١٠٩ - إن الدعوة فحسب إلى زيادة تمكين منسق الأمم المتحدة المقيم هي تدبير غير كاف لدعم النهج المتكاملة والمنسقة على الصعيد القطري. ويجب أن تكون للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية سلطة تنفيذ مهامهم بالكامل. وينبغي أن يشمل ذلك تمكين المنسقين المقيمين من الاستعانة بأفضل القدرات على نطاق المنظومة؛ وتعبئة صناديق التمويل الجماعي وتوزيع الأموال المجمعة؛ وأن يكونوا صناع القرار النهائي بشأن الأهداف الاستراتيجية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وتحفيز موظفي الأمم المتحدة على المساهمة في نتائج الأمم المتحدة المشتركة. وينبغي أن يكون لدى المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية مظروف تمويل قطري بموارد كافية لإدارة المهام على نطاق المنظومة، وأن يساهموا في تقييم أداء ممثلين الكيانات، وينبغي أن يكون لهم الحق في المساهمة في تقييم أداء المنسق المقيم.

جيم - "توحيد الأداء": ممارسات العمل

١١٠ - استُحدثت طائفة واسعة من الآليات وممارسات العمل من أجل التحرك نحو زيادة الاتساق من حيث المهام والبرمجة والنتائج المشتركة على الصعيد العالمي أو القطري، ومن اللازم زيادة تعزيزها.

١١١ - وفي الوقت نفسه، يمكن مواصلة تحسين آليات التعاون القائمة من أجل المضي قدماً نحو إدماج المهام والبرمجة والنتائج المشتركة على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو القطري، وتمكين النهج الأكثر توجهاً إلى الخارج المطلوب لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعلاوة على تحديد الهيكل الإداري، وهيكّل التمويل الجديد، وتحديد الترتيبات التنظيمية والقدرات، إضافة إلى اتباع طريقة جديدة للعمل على نطاق ركائز الأمم المتحدة وعلى نطاق الجهات الفاعلة الإنمائية، تحتاج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تحسين اندماج مهام المكاتب الخلفية.

١١٢ - وقد طُلب، في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، ٢٠١٢، إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقديم خطط لإنشاء خدمات دعم مشتركة على الصعيدين القطري والإقليمي وعلى مستوى المقر، استناداً إلى مجموعة موحدة من الأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات في المجالات الوظيفية المتمثلة في الشؤون المالية، وإدارة الموارد البشرية، والمشتريات، وإدارة تكنولوجيا المعلومات، والخدمات الإدارية الأخرى. وكان من المقرر فيه أن يستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه الخطط وتوافق عليها مجالس إدارة الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة بحلول نهاية عام ٢٠١٤، من أجل تنفيذها بحلول عام ٢٠١٦.

١١٣ - وقد بُذلت الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية من خلال إجراءات التشغيل الموحدة، وهي إلزامية لبلدان توحيد الأداء، وطوعية للبلدان الأخرى، واستراتيجية تسيير الأعمال لتحسين فعالية عمليات الدعم التشغيلي من حيث التكلفة وتحسين نوعيتها. وإضافة إلى ذلك، وضعت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى عدداً من الأدوات والمبادئ التوجيهية للعمليات المشتركة والمتكاملة في مجالات المشتريات والموارد البشرية والإدارة المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد نفذت بنجاح، لا سيما في البلدان التجريبية لتطبيق استراتيجية عمليات تسيير الأعمال. ومن الضروري زيادة فعالية الاتصال وتعزيز التوجيه الإداري من المقرر لتعميم نُهج العمليات المتكاملة المتاحة بالفعل.

١١٤ - ويجري بذل جهود في هذا الصدد، ولكن العديد من المكاتب القطرية وأفرقة إدارة العمليات تفيد باستمرار بوجود حواجز في طريق تنفيذ عمليات حديثة وكفؤة وتشاركية

لدعم مهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي الوقت الحاضر، يصعب جدا تحقيق وجود العمل المشترك على الصعيد المداني. فلا تزال هناك عقبات تحد من "توحيد الأداء، لأن كل كيان ما زال يحتفظ بمهامه في مجالات مثل المالية والخزانة، والموارد البشرية، والمشتريات، ونظم التخطيط المركزي للموارد، والإدارة. وهناك حاجة إلى تحسين التنسيق في تقديم خدمات الدعم المشتركة، حيث لا تزال هناك إمكانات كبيرة لتحقيق وفورات.

١١٥ - ولا يزال تحقيق تجانس عمليات وكالات الأمم المتحدة ونظمها أداة هامة لتفادي الازدواجية وخفض تكاليف المعاملات، وقد جرى إعمالها في كثير من الأحيان من خلال إدخال تعديلات طفيفة على السياسات جعلت من الممكن للكيانات المختلفة "أن تعترف على نحو متبادل" بأفضل الممارسات لقبول سياسات وإجراءات بعضها البعض. وسرعة الحصول على الخدمات من أي وكالة لديها الدعم التشغيلي اللازم أو يمكنها نشرها بسرعة وفعالية هي أمر ذو أهمية خاصة في السياقات القطرية المعقدة. وقد تبين أن هذا النهج ناجح في العديد من المجالات، ومن قبيل ذلك، الحلول التي تتوصل إليها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لعمليات الشراء المشتركة والأعمال المصرفية العالمية والمحلية المشتركة. ومن اللازم الآن توسيع نطاق التنفيذ لتمكين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من تحقيق وفورات تشغيلية على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي، ومن شأنها أن تستفيد من عملية مسح لتحديد المجالات التشغيلية التي ينبغي النظر فيها على كل مستوى من المستويات.

١١٦ - وأنشأت عدة كيانات مراكز خدمات علمية حققت وفورات حجم وخفضت التكاليف عن طريق إلغاء الحاجة إلى المعاملات المحلية في العديد من مجالات العمليات. ويمكن أن تتيح الكيانات التي أنشأت مراكز خدمة مركزية الخدمات التي تمثل الممارسة الفضلى للكيانات الأخرى عند الطلب.

١١٧ - وهناك حاجة متزايدة للتشجيع على تحقيق مزيد من التكامل بين عمليات المكاتب الخلفية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بهدف بدء العمليات باتباع نهج تدريجي يعكس الدروس المستفادة ويتوافق مع تدابير الكفاءة الأخرى. وينبغي أن تعمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بصورة جماعية من أجل بناء إطار سياسات مفتوح للتعاون في المستقبل. وينبغي أن تطلب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تكون جميع الوثائق التوجيهية الجديدة الصادرة من المقرر متوائمة صراحة مع التزام كل كيان بعمليات تسيير الأعمال المشتركة.

التوصيات

- ١ - تنفيذ وتكييف إجراءات التشغيل الموحدة في جميع البلدان
- ١١٨ - ينبغي البدء في العمل بإجراءات التشغيل الموحدة وتنفيذها في جميع البلدان، وتكييفها في الوقت نفسه حسب فرادى السياقات القطرية والترتيبات التنظيمية. وينبغي موازنة المبادئ التوجيهية البرنامجية والتشغيلية للوكالات مع إجراءات التشغيل الموحدة. ويتطلب التنفيذ الكامل لإجراءات التشغيل الموحدة على نطاق الأفرقة القطرية موازنة المبادئ التوجيهية البرنامجية والتشغيلية للوكالات. وفي بعض الحالات يستلزم ذلك موافقة هيئات إدارة مختلف كيانات الأمم المتحدة، وينبغي أن تدعو الدول الأعضاء إلى هذا على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي الوقت نفسه، ينبغي مواصلة تطوير إجراءات التشغيل الموحدة لمواءمة طرق العمل مع المتطلبات الجديدة لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠.
- ٢ - بدء تنفيذ استراتيجية تسيير الأعمال للجميع
- ١١٩ - كذلك، ينبغي بدء تنفيذ استراتيجية تسيير الأعمال لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، مع المرونة في الاتفاق على الخدمات التي ينبغي إدماجها بعد إجراء تخطيط استراتيجي وتحليل للتكاليف والفوائد يتسمان بالمتانة. وينبغي أن تباشر أفرقة الأمم المتحدة القطرية عملية استراتيجية تسيير الأعمال بالاقتران مع تطوير إطارها على الصعيد القطري.
- ٣ - رفع مستوى مراكز الخدمات المتكاملة
- ١٢٠ - يمكن أن يعزز إنشاء مراكز الأعمال المشتركة كفاءة وفعالية عمليات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وينبغي أن تنظر المنظومة الإنمائية في زيادة استخدام مراكز من هذا النوع، كمكيفة حسب السياق القطري، وباستخدام الدروس المستفادة من النهج البديلة المختلفة، استناداً إلى تقييم. وتشمل الأمثلة مراكز الخدمات المتكاملة في البرازيل وفييت نام للعمليات المشتركة على المستوى القطري، والدانمرك وماليزيا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وهنغاريا (اليونيسيف) لمراكز الخدمات العالمية.
- ٤ - استعراض القواعد والأنظمة والإجراءات لتيسير تقديم الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي
- ١٢١ - لا تزال هناك تحديات في أسلوب عمل المنظومة لتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي حين أن بعض الكيانات قد وضعت أحكاماً استثنائية للاحتياجات المحددة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مثل انخفاض تكاليف

المعاملات وسرعة التنفيذ، هناك حاجة إلى إيجاد حلول طويلة الأجل من خلال استعراض الإجراءات بشأن طرائق محددة لدعم أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل ضمان اتباع نهج منظم يلبى احتياجات التعاون بدلا من الاعتماد على إجراءات استثنائية لكل حالة على حدة.

سابعاً - نوع جديد من الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات

١٢٢ - باعتماد خطة تنمية عالمية وتحويلية وطموحة، رفعت الدول الأعضاء مستوى المعايير بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسوف يتعين على المنظومة أن تتحول، ولكن ذلك سيتطلب اتباع نهج تدريجي، ومستوى التغييرات التي تتطلبها طبيعة الخطة الجديدة ونطاقها سيستلزم تحملاً اتخذ خطوات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل من أجل التمكين من حدوث تغييرات هامة وإتاحة الوقت لها في الأجل الطويل. وقد شرعت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالفعل في تنفيذ عدد من المبادرات الرامية إلى ترسيخ الخطة الجديدة في طرق عمل المنظومة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. ويجب على الدول الأعضاء الآن رسم مسار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات المتسم بالدينامية والاستراتيجية. وتشكل هذه خطوة أولى في تحديد وضع المنظومة في الأجل الأطول.

١٢٣ - ويتيح الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، ٢٠١٦، فرصة لمعالجة المسائل التي سيلزم الاهتمام بها في الأجلين القصير والمتوسط، مع القيام في الوقت ذاته بإرساء الأسس للمجالات التي تتطلب التغيير في الأجل الأطول. ومن الضروري أن ينعكس زخم الخطوات الجسورة والمفضية إلى التحول المتخذ باعتماد خطة عام ٢٠٣٠ على الاستعراض الشامل، ٢٠١٦، وأن تغتنم الفرصة للنهوض بالمرحلة الأولى من هذا النهج قبل اعتماد القرار المقبل في عام ٢٠٢٠. وهذا ضروري بصفة خاصة في المجالات الستة المحددة في حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي المهام، والتمويل، والحوكمة، والترتيبات التنظيمية، ونُهُج الشراكة، والقدرات، والأثر.

١٢٤ - ولتحديد التوجه الاستراتيجي للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في السنوات الأولى من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، من الحيوي أن يوفر الاستعراض الشامل المقبل الأسس لترتقي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مستوى تحديات خطة التنمية الجديدة، على مستوى الكيان وعلى نطاق المنظومة على حد سواء. ولا يمكن تفويت فرصة تحديد المسار للسنوات الأربع المقبلة.

١٢٥ - وسيكون النوع الجديد من الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات نوعاً يوفر التوجيه الاستراتيجي، ويركز على النتائج وليس على العملية، ويحدد الدور الذي يمكن أن تضطلع به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ويشمل ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة على السواء، من أجل اتباع نهج استراتيجي حقا على نطاق المنظمة في مجال الرصد والإبلاغ. وقد يتطلب هذا النظر في جعل الاستعراض الشامل أداة على نطاق المنظومة توفر التوجيه الاستراتيجي من جانب الدول الأعضاء للمنظومة، وتوضح الرؤية المقبلة، من خلال إرساء مبادئ أساسية تدور حول المهام وتقسيم العمل على أساس النتائج على مستوى النواتج. وينبغي أن توضح الاستعراض الشامل الجديد المهام الأساسية النظامية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وآليات المساءلة، ويحدد السبل الكفيلة بتعزيز التعاون المشترك بين الوكالات في السياقات المختلفة، بما في ذلك التغلب على الفجوات بين التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية والسلام والأمن لمنع حدوث هزات، وبناء القدرة على الصمود، والحفاظ على السلام والمكاسب الإنمائية. وينبغي أن يفسح المجال أمام مجالات الإصلاح التي تدعم نتائج الإصلاح الرئيسية، بما في ذلك تعزيز الشفافية والحوكمة على نطاق المنظومة، وتحسين التنسيق والتعاون على نطاق المنظومة، وتحقيق الكفاءة لتعزيز الموارد المتاحة من أجل تحقيق النتائج، وتمكين أفرقة الأمم المتحدة القطرية من العمل معا بطريقة أكثر اتساقا وتكاملا، وتمكين الأمم المتحدة من تلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية، مع مواصلة التركيز على الولايات والمزايا النسبية. وينبغي القيام بذلك بطريقة بسيطة ومركزة، بدءاً من اسم الاستعراض. ويمكن إطلاق اسم "استعراض السياسات الاستراتيجية" على الاستعراض الشامل الجديد.

١٢٦ - والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، ٢٠١٦، هو الخطوة الأولى إلى الأمام، وينبغي ما يلي:

- أن يعكس جوهر وروح الخطة، عن طريق القيام على نحو استراتيجي بتوجيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية صوب "توحيد الأداء"؛
- أن يتحول إلى أداة للتوجيه الاستراتيجي على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛
- أن يكون موجهاً نحو المنظومة برمتها، بما في ذلك الوكالات المتخصصة، دون المساس بالدور الهام للهيئات الرقابية ذات الصلة وولاياتها المتخصصة. وينبغي أن يُسهم أعضاء مجالس الإدارة في بناء النظام المتكامل الذي طلبوه هم أنفسهم عندما اعتمدوا القرار الذي يتضمن خطة عام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠).

١٢٧ - أولاً، يجب موازنة مهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع الخطة، مدفوعة بالمزايا النسبية للمنظومة، ورامية إلى تحقيق النتائج القائمة على المطالب على الصعيد القطري والتي تتوافق مع الاحتياجات الوطنية وترتكز على الامتلاك الوطني لزماد الأمور. وللمضي قدماً، سيلزم أن تركز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على ما يلي:

- توفير الدعم المعياري المتكامل للتنفيذ والرصد والإبلاغ بشأن الاتفاقات والقواعد والمعايير العالمية؛
- تقديم المشورة السياسية والقيادة الفكرية المتكاملتين والمستندتين إلى الأدلة، لدعم البلدان في إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والميزانيات الوطنية والمحلية، والإبلاغ عن تنفيذها الوطني؛
- تجميع أصحاب المصلحة على نطاق الفئات المستهدفة، وتيسير تبادل المعارف والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك التعاون الإقليمي، والاستفادة من الشراكات لاستغلال مواطن القوة لدى كافة الجهات الإنمائية الفاعلة؛
- تقديم المساعدة في مجال تنمية القدرات، بوسائل منها تحسين كمية ونوعية البيانات الشاملة والمفصلة؛
- توفير الدعم المباشر وتقديم الخدمات، لا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، مثل البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المنكوبة بالزراعات أو المعرضة أكثر من غيرها لمخاطر التضمر من آثار تغير المناخ والكوارث.

١٢٨ - ثانياً، يجب أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مدعومة بتدفقات التمويل وآلياته المناسبة. وتعتمد موازنة المهام باعتبارها العامل الدافع، والتمويل باعتباره عامل التمكين، على أهمية ممارسات التمويل الموجهة نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أن يحفز التمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على العمل معاً ككل متكامل وضمن أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قادرة على تنفيذ أنشطتها الأساسية بأكثر قدر من الفعالية. ويتطلب ذلك:

- سبلاً جديدة لتعزيز الموارد الأساسية، مع قيام الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة على السواء ببذل جهود في هذا المجال، بوسائل منها بناء الثقة مع الشركاء، وإضفاء الطابع المؤسسي على الحوارات المنظمة بشأن التمويل؛

- تكميل التمويل الأساسي بآليات التمويل الجماعي المصممة تصميمًا جيدًا والتي يمكن أن تجعل التمويل المخصص أكثر مرونة ويمكن التنبؤ به بدرجة أكبر. ويجب أن تميز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بوضوح بين الأنشطة الأساسية وغير الأساسية وتخفف تخصيص على مستوى أعلى لمجالات النواتج الاستراتيجية واسعة النطاق؛
- تعميق الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية؛
- استكشاف إمكانية الانخراط على نحو أوفى في نُهج التمويل المبتكرة التي يمكن أن تخفف من المخاطر وتستفيد من الموارد الخاصة استفادة أكبر؛
- الاستفادة من إمكانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال تعبئة الموارد بوصفها منظومة، وذلك لتمويل المهام الأساسية على نطاق المنظومة؛
- نشر بيانات عالية الجودة وشفافة ومنسقة ومفتوحة في الوقت المناسب بشأن التمويل، بما في ذلك من خلال اعتماد جميع كيانات المنظومة الإنمائية معيار الإبلاغ المشترك الخاص بالمبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة من قوة أداء بعض الصناديق والبرامج في هذا المجال.

١٢٩ - ثالثاً، يجب توجيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية استراتيجياً عن طريق هياكل الحوكمة التي تتيح مساءلة المنظومة عن النتائج على نطاق المنظومة. ومن أجل ضمان أن تكون المنظومة قادرة على الاستجابة لتنفيذ خطة متكاملة ومعقدة للغاية، من الأهمية بمكان تعزيز الحوكمة الأفقية مع تعزيز قدرة هيئات الإدارة على توفير التوجيه الاستراتيجي وضمان المساءلة، سواء في الولايات المتخصصة لكل كيان أو على نطاق الطابع المشترك بين القطاعات الذي تتسم به خطة عام ٢٠٣٠. وسيطلب ذلك:

- تعزيز دور الأجهزة الرئيسية عن طريق تحسين استخدام الآليات والمنابر القائمة، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، والنظر في وضع ترتيبات مؤسسية جديدة و/أو تحسين القوائم منها لتعزيز الإدارة، لا سيما أفقياً، مثل عقد اجتماعات في إطار اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتوجيه المهام على نطاق المنظومة؛
- تنشيط هيئات الإدارة بطرق عمل جديدة، وتوازن جغرافي أفضل، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين لتوجيه الأنشطة المتخصصة نحو تحقيق إنجازات متعددة الأوجه، وضمان إفساح المجال لسماع أصوات جميع أصحاب المصلحة.

١٣٠ - رابعاً، إن قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تحقيق النتائج تتوقف على تحسين أدائها من خلال وجود استراتيجي يتسم بالفعالية والكفاءة في الميدان، وقوة عاملة

لديها المهارات المناسبة والحوافز المناسبة، والقدرة على إقامة شراكات استراتيجية لتسخير مواطن القوة لدى جميع الجهات الإنمائية الفاعلة، والقدرة على أن تشمل جميع ركائز عمل الأمم المتحدة مع إفساح المجال للابتكار. ومن أجل تعظيم القدرات والأثر، ينبغي تنظيم المنظومة الإنمائية بطريقة تمكنها من القيام بما يلي:

- توجيه وجودها على المستويين القطري والإقليمي نحو نماذج تتسم بالمرونة، ومصممة وفقا للاحتياجات والأولويات الوطنية، وتستفيد من تكنولوجيات الاتصال الحديثة، وتعاونية على الصعيد الوطني الداخلي ومع الشركاء الخارجيين على حد سواء؛
- الاستفادة من البعد الإقليمي، مع تقسيم العمل بوضوح فيما بين الكيانات الإقليمية ذات الصلة، من أجل ضمان الاتساق والتنسيق، لا سيما فيما يتعلق بالبيانات، والإحصاءات، ومتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠، وضمان أوجه التكامل والتآزر بين آليتي التنسيق الإقليميتين؛
- تحفيز المواطنين وتزويدهم بمجموعات مهارات محدثة، وكذلك تمكينهم وإلهامهم ليتجاوزوا الحدود القطاعية والمؤسسية، مسترشدين بالقيادة التحولية والتمكينة؛
- التعامل بسهولة وافتتاح مع الشركاء الخارجيين، مع اتباع نهج متسق على نطاق المنظومة والإشراف السليم على نطاقها، بالاستفادة من أفضل الممارسات لتحقيق افتتاح الأمم المتحدة حقا على القرن الحادي والعشرين؛
- التسليم بأن الأنشطة الإنمائية والإنسانية وأنشطة بناء السلام تسهم في رخاء وسلام المجتمعات بصورة متوازية لا متعاقبة، وأنه يجب التغلب على الفجوات المؤسسية من أجل تحقيق وعد خطة عام ٢٠٣٠.

١٣١ - خامسا، يجب أن تستمر الجهود الرامية إلى تحسين الاتساق والتنسيق وأن تتحرك صوب العمل المتكامل للاستجابة للنداءات المتكاملة والعالمية والمحددة الأهداف فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠. وهذا يشمل البناء على الجهود العامة والخطوات المبتكرة التي اتخذتها بالفعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والدفع قدما من أجل إيجاد جيل جديد من الآليات والأدوات والممارسات للعمل كمنظومة على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية هامة في توقع هذه الجهود ودعمها. وينبغي أن يشمل ذلك:

- التنفيذ الكامل لإجراءات التشغيل الموحدة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتكييفها حسب السياقات القطرية؛
 - تعظيم دور مبادرة "توحيد الأداء"، باعتبارها منبرا للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى القطري؛
 - جيلاً جديداً من أطر التنمية القطرية، يطلق عليه اسم جديد هو أطر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهي أطر يمكن أن تعكس مضمون خطة عام ٢٠٣٠ وسياقها الأساسيين، و تقدم عرضاً استراتيجياً عاماً على نطاق المنظومة لأنشطة الأمم المتحدة ومهامها في الميدان، بما يتماشى مع الاحتياجات القطرية؛
 - نظام منسقين مقيمين يتمتع بالسلطة والحياد والخبرة ومجموعات المهارات اللازمة لقيادة فريق قطري متمكن في الميدان، بوصف هذا النظام حجر الزاوية في الدعم الجماعي الذي تقدمه المنظومة لخطة عام ٢٠٣٠؛
 - تعميم الطرائق التنفيذية المتكاملة، لا سيما، ولكن ليس حصراً، على المستوى القطري، من خلال المكاتب الخلفية المشتركة، وزيادة تجانس ممارسات العمل، والاعتراف بأفضل الممارسات واعتمادها بشكل متبادل؛
- ١٣٢ - وأخيراً، في حين أن أهداف التنمية المستدامة مترابطة، تشمل عدة أولويات خطة عام ٢٠٣٠ كلها ومهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على نطاق المنظومة. وقد كانت لهذه المجالات أهمية في الاستعراضات الشاملة السابقة التي تجري كل ثلاث وأربع سنوات، وستظل ذات أهمية. وفي كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل، ستظل هذه المسائل أساسية في تلبية متطلبات خطة عام ٢٠٣٠. وتشمل هذه ما يلي:
- القضاء على الفقر بجميع أشكاله ومظاهره. فالقضاء على الفقر ما زال يمثل أولوية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويجب على المنظومة أن تبذل كل جهد ممكن لكي لا يتخلف أحد عن الركب، وذلك بمكافحة انعدام المساواة والتصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي تمثل لب وبال الفقر؛
 - بناء وتنمية القدرات الوطنية، على الصعيدين التقني والوظيفي. ويشمل هذا دعم القدرات الإحصائية الوطنية على جمع وتحليل البيانات المصنفة العالية الجودة من أجل صنع السياسات والتخطيط والتنفيذ والرصد والإبلاغ. ويشمل القيام، حيثما أمكن، بدعم واستخدام النظم المالية الوطنية، ونظم المشتريات، وقدرات التقييم الوطنية؛

- تسخير وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لا سيما في ظل توقع ازدياد الطلب على هذه الخدمات مع تزايد قدرات كثير من البلدان النامية وإضفاء الطابع الوطني على أهداف التنمية المستدامة؛

- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وهذا يشمل تعزيز الأعمال المعيارية والتنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في هذا المجال، مع الحفاظ على تركيز قوي على نتائج المساواة بين الجنسين وزيادة الاستثمارات في الخبرات الجنسانية على نطاق المنظومة؛

- دعم الإجراءات الرامية إلى تعزيز تنفيذ مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، والتمسك بالكرامة المتأصلة وحقوق الإنسان لأصحاب الحقوق، مع العمل في الوقت ذاته على تمكينهم بوصفهم شركاء فاعلين من أجل التنمية المستدامة.

١٣٣ - وفي المضي قدما، ونحن نشعر في إحداث التغييرات الجوهرية التي تتطلبها خطة عام ٢٠٣٠ لتصبح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية "مناسبة للغرض منها"، ومع عدم إغفالننا لأهمية الرصد والمتابعة الاستراتيجيين لأهداف المنظومة الإنمائية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، سيكون من المهم تقييم التدخلات وتعديلها وإعادة معيارتها. وعند القيام بذلك، سيكون هناك حرص على التركيز ليس فحسب على النتائج القصيرة الأجل وسهولة القياس، بل أيضا على الإنجازات الطويلة الأجل الأكثر استعصاءً على القياس بطبيعتها، مثلا في مجال تنمية القدرات وبناء المؤسسات. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يقتصر الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات على تحديد التوجه الاستراتيجي للمنظومة الإنمائية، بل ينبغي أن يواصل تيسير إيجاد آلية هامة لتزويد الدول الأعضاء بتعليقات على التقدم المحرز في ذلك الاتجاه. ولتحقيق ذلك، سيكون من الضروري أن يقوم الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات بما يلي:

- مواءمة نظم الإدارة القائمة على النتائج على نطاق الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

- تعزيز التقييم على نطاق المنظومة؛

- تحديد آليات واضحة للرصد والإبلاغ بشأن التقدم الذي يحرزه الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، بما في ذلك إطار رصد قوي وجديد للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات يكون متوائما بشكل وثيق مع أهداف التنمية المستدامة.